الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

تقرير الوقع والأثر ٢٠٢٤

الاتحاد البرلماني الدولي؟

الاتحاد البرلماني الدولي هو المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية. وقد أُسس في عام ١٨٨٩ بوصفه أول منظمة سياسية متعددة الأطراف في العالم من أجل تشجيع التعاون والحوار بين جميع الأمم.

واليوم، بات الاتحاد البرلماني الدولي يضم ١٨١ برلماناً وطنياً عضواً و١٥ هيئة برلمانية إقليمية. وهو يعمل على النهوض بالسلام والديمقراطية والتنمية المستدامة. ويساعد البرلمانات على أن تصبح مؤسسات أكثر قوة وشباباً وابتكاراً ومراعاةً للبيئة وتوازناً جنسانياً. ويدافع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين عن طريق لجنة مخصصة تتكون من برلمانيين من جميع أنحاء العالم.

صورة الغلاف: © FilippoBacci

المحتويات

تمهيد ٦

الجزء ١ الأهداف الاستراتيجية ٨

الهدف الاستراتيجي ١: بناء برلمانات فعالة وممكَّنة ٨

الهدف الاستراتيجي ٢: النهوض بالبرلمانات الجامعة والتمثيلية ١١

الهدف الاستراتيجي ٣: دعم البرلمانات المرنة والمبتكرة ١٤

الهدف الاستراتيجي ٤: تحفيز العمل البرلماني الجماعي ١٧

الهدف الاستراتيجي ٥: تعزيز المساءلة في الاتحاد البرلماني الدولي ٢١

الجزء ٢ تحت المجهر ٢٤

الهدف السياساتي ١ - تغير المناخ ٢٤

الهدف السياساتي ٢ - الديمقراطية والبرلمانات القوية ٢٥

الهدف السياساتي ٣ - حقوق الإنسان ٢٧

الهدف السياساتي ٤ - المساواة بين الجنسين ٢٨

الهدف السياساتي ٥ - مشاركة الشباب ٢٩

الهدف السياساتي ٦ - السلام والأمن ٢٩

الهدف السياساتي ٧ - التنمية المستدامة للجميع ٣١

نحو عضوية عالمية ٣٢

اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي ٣٣

كيف يموَّل الاتحاد البرلماني الدولي ٣٤

عام ٢٠٢٤ في أرقام

٣٢٠٠٠

جهة اتصال

في قاعدة بيانات
الاتحاد البرلماني الدولي

١٥٢

برلماناً عضواً من أصل ١٩٠

أقرّت مبادئ الاتحاد البرلماني الدولي
المشتركة لدعم البرلمانات

٩٥٦

حالة حقوق إنسان

نظر فيها الاتحاد البرلماني الدولي
(زيادة بنسبة ٢٥٪ مقارنةً
بعام ٢٠٢٣)

١٨١

برلماناً عضواً

و١٥ عضواً منتسباً

١٩٩٥

من صناع التغيير

التزموا بحملة الاتحاد البرلماني الدولي للشباب
نعم للشباب في البرلمان!

٨٢٥ ٠٠٠ مشاهدة

لفيديوهات الاتحاد البرلماني الدولي على موقع يوتيوب
(زيادة بنسبة ٣٢٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٣)

متوسط نسبة

النائبات في جمعيات
الاتحاد البرلماني الدولي

٣٦,١٪

(مقابل ٣٥,٣٪ في عام ٢٠٢٣)

متوسط نسبة

النواب الشباب (دون ٤٥ عاماً)
في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي

٢٦,٣٪

(مقابل ٢٦,٦٪ في عام ٢٠٢٣)

الاتحاد البرلماني الدولي نظَّم

٧٨ حدثاً منها **جمعيتان**

و**٣٨** نشاطاً وطنياً لبناء القدرات

تمهيد

مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، في الدورة ١٤٨ لجمعية الاتحاد. © الاتحاد البرلماني الدولي/Lucien Fortunati

٢٠٢٤: إعادة تأكيد التزام الاتحاد البرلماني الدولي بالسلام والأمن

في ظل النزاعات غير المسبوقة التي شهدتها مختلف أنحاء العالم في عام ٢٠٢٤، أعاد الاتحاد البرلماني الدولي تأكيد التزامه التأسيسي بالسلام والأمن – وهما القيمتان اللتان دفعتا تأسيس المنظمة في عام ١٨٨٩ بوصفها أول منظمة سياسية متعددة الأطراف في العالم.

وإقراراً بالضغوط التي تواجه النظام الدولي الحالي، كثف الاتحاد البرلماني الدولي جهوده في مجال الدبلوماسية البرلمانية التي يُعترف بها بشكل متزايد بوصفها مكملاً لا غنى عنه لعمل الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

ويسلط هذا التقرير الضوء على الآثار والنواتج الملحوظة التي حققها الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠٢٤، مع التركيز على بناء السلام والتعاون الدولي وجعل الناس محور كل المبادرات.

تعزيز الحوار البرلماني

جمعت الدورتان الثامنة والأربعون بعد المائة والتاسعة والأربعون بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، اللتان عُقدتا في جنيف، مئات النواب من جميع أنحاء العالم، وأتاحتا لهم الفرصة لتعزيز التزامهم بالحوار بين البرلمانات وإيجاد حلول مشتركة للمشكلات العالمية.

ووفر الاتحاد البرلماني الدولي منابر محورية للدبلوماسية البرلمانية عن طريق هيئات مثل فريق العمل المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا واللجنة المعنية بشؤون الشرق الأوسط.

وأدت جهودنا المبذولة لدعم تطبيع العلاقات بين أرمينيا وأذربيجان، إلى جانب المبادرات الحكومية الرامية إلى إحلال السلام، إلى اجتماعين بناءين بين رئيسَي البرلمانَين تحت رعاية الاتحاد البرلماني الدولي، ويؤمل أن يستمر التواصل بين الجانبين في عام ٢٠٢٥.

وتستند هذه المبادرات إلى مبادئ الأمن البشري والأمن المشترك، كما هي مبيَّنة في مجموعة الأدوات الجديدة التي أصدرها الاتحاد البرلماني الدولي بعنوان *«الأمن البشري والأمن المشترك من أجل بناء السلام»* والتي تشجِّع على اتباع نهج يركِّز على الناس ويشمل الأمن الغذائي والأمن الصحي، من بين شواغل أخرى.

توجيه الدفة في ظل التطورات التكنولوجية

إقراراً بالتقدم التكنولوجي السريع، شدَّد الاتحاد البرلماني الدولي على ضرورة أن تكون البرلمانات مرنة واستشرافية لخدمة مصالح شعوبها بطريقة أفضل.

واعتمدت جمعية الاتحاد البرلماني الدولي، إبّان دورتها التاسعة والأربعين بعد المائة، قراراً تاريخياً بشأن *«تأثير الذكاء الاصطناعي في الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون»*، مما يوفر خطة للبرلمانات من أجل تسخير إمكانات الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول مع التخفيف من مخاطره عن طريق أُطر قانونية محكمة.

وفي الوقت نفسه، وضع الاتحاد البرلماني الدولي واعتمد ميثاقاً جديداً لأخلاقيات العلوم والتكنولوجيا أرسى إطاراً تنظيمياً لضمان أن تعود العلوم والتكنولوجيا بالفائدة على البشرية والمجتمع والبيئة.

وسعياً إلى دعم هذه الجهود، أصدر الاتحاد البرلماني الدولي عدداً من المنشورات الرئيسية هذا العام، منها «*تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي ٢٠٢٤*» و«*المبادئ التوجيهية بشأن الذكاء الاصطناعي في البرلمانات*» و«*حالات استخدام الذكاء الاصطناعي في البرلمانات*». وتهدف تلك المنشورات إلى تعزيز الكفاءة البرلمانية والإنتاجية والحوكمة الديمقراطية.

مواجهة التحديات الملحة لتغيّر المناخ

في اليوم الدولي للعمل البرلماني الذي يُحتفل به يوم ٣٠ حزيران/يونيو، كشف أول استطلاع عالمي لتصورات النواب يجريه الاتحاد البرلماني الدولي أن تغيّر المناخ والحرب لا يزالان أكبر شاغلَين للمشرِّعين في جميع أنحاء العالم.

وأكدت هذه النتيجة أهمية تعزيز حضور الاتحاد البرلماني الدولي في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف التي عُقدت في باكو بأذربيجان وشملت اجتماعاً برلمانياً بالغ الأهمية داخل مقر المؤتمر بالقرب من عملية التفاوض.

واتفق النواب، في الوثيقة الختامية، على تشجيع الحكومات على زيادة الاستثمار في الطاقة النظيفة والمتجددة «عن طريق الانتقال تدريجياً من الوقود الأحفوري والدعم غير الفعال للوقود الأحفوري إلى أنظمة الطاقة النظيفة بطريقة عادلة ومنظمة ومنصفة».

وأصدر الاتحاد البرلماني الدولي في أثناء الاجتماع منشوراً بعنوان «١٠ *إجراءات من أجل التزامات مناخية وطنية أقوى*» ومجموعة أدوات بعنوان «*الرقابة البرلمانية على الالتزامات المناخية الوطنية*» لتمكين النواب من تعزيز إشرافهم على المساهمات المحددة وطنياً وتشكيل مستقبل المناخ في بلدانهم مع اقتراب الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاق باريس في عام ٢٠٢٥.

تعزيز التغطية العالمية للاتحاد البرلماني الدولي

شهد الاتحاد البرلماني الدولي نمواً مستمراً في عام ٢٠٢٤ بانضمام جامايكا إلى المنظمة وتعاون العديد من الجهات الشريكة معها حضورياً وعبر المنصات الرقمية. ويشهد ذلك الاهتمام المتزايد بالمنظمة في صفوف النواب وغيرهم من الأطراف المعنية على وجاهة منظمتنا المستمرة وقدرتها على التصدي للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجه العالم.

التطلع إلى المستقبل

نظراً إلى توقف النسبة العالمية للنائبات عند ٢٧٪ تقريباً وتسجيل ردود فعل مناهضة لحقوق المرأة في بعض أنحاء العالم، سنكثف جهودنا لتعزيز المساواة بين الجنسين في عام ٢٠٢٥، ولا سيما بمناسبة الاحتفال بمرور ثلاثين عاماً على اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين ومرور أربعين عاماً على أول منتدى للبرلمانيات يعقده الاتحاد البرلماني الدولي.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، يؤكد الاتحاد البرلماني الدولي التزامه الراسخ بمهمته المتمثلة في دعم جميع النواب والمجتمع البرلماني الأوسع نطاقاً في السعي إلى تحقيق السلام والديمقراطية ومستقبل مستدام للجميع.

مارتن شونغونغ
الأمين العام

الهدف الاستراتيجي ١:
بناء برلمانات فعالة وممكَّنة

يتطلب ازدهار الديمقراطية أن تعمل البرلمانات بفعالية، وتُعِدّ التشريعات والميزانيات، وتمثل الناخبين، وتسائل الحكومات. ويدعم الاتحاد البرلماني الدولي النواب والموظفين البرلمانيين للعمل بفعالية أكبر بوسائل متعددة. فنحن ندافع عن حقهم في العمل دون خوف من التحرش أو المضايقة أو العنف. ونبني القدرات البرلمانية عن طريق ربط النواب والموظفين بالخبراء الدوليين والمنظمات الدولية. وأخيراً، نستفيد من مجموعتنا الوفيرة من البيانات والخبرات والمنشورات والبحوث لوضع معايير تمكِّن البرلمانات في جميع أنحاء العالم.

الدفاع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين

على الرغم من عام زاخر بالانتخابات، ظلت الديمقراطية تتعرض لضغوط شديدة في عام ٢٠٢٤، ولا سيما بسبب زيادة عدد الانتهاكات المرتكبة ضد النواب. ونظرت لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين في ٩٥٦ حالة انتهاك لحقوق النواب، ارتفاعاً من ٧٦٢ حالة في عام ٢٠٢٣. وتشمل هذه الحالات تعليق الولاية البرلمانية أو إسقاطها على أساس تعسفي، والاعتداء على حرية التعبير، وأعمال التهديد والترهيب (وما يستهدف منها أفراد الأسرة)، وحتى حالات أكثر خطورة كحالات الاختفاء القسري أو الاغتيالات المصورة على أنها عمليات انتحار. وتضاعف عدد الحالات التي تنظر فيها اللجنة أكثر من ثلاثة أضعاف، ارتفاعاً من ٣١١ حالة في عام ٢٠١٤.

وكان الجزء الأكبر من الحالات التي تنظر فيها اللجنة يخص جمهورية فنزويلا البوليفارية واليمن، وإن كانت توجد حالات تطال كل مناطق العالم. وتعمل اللجنة، التي تضم ١٠ نواب من مناطق مختلفة من العالم، على التوعية بمحن النواب والتواصل والتعاون مع السلطات الوطنية. ففي كانون الثاني/يناير مثلاً، ساعدت الجهود التي بذلتها اللجنة على تأمين الإفراج عن النائب الزمبابوي جوب سيخالا. وترد المزيد من المعلومات في نهاية هذا القسم.

٩٥٦
حالة حقوق إنسان
نظر فيها الاتحاد البرلماني الدولي
في عام ٢٠٢٤

أُطلق سراح النائب المعارض الزمبابوي، السيد جوب سيخالا، في يناير/كانون الثاني، بفضل الضغوط المتواصلة التي مارسها الاتحاد البرلماني الدولي وغيره من الجهات.
© وكالة فرانس برس/Jekesai Njikizana

وافتتح الاتحاد البرلماني الدولي واليونسكو، في تشرين الأول/أكتوبر، دورة إلكترونية مفتوحة حاشدة بشأن حماية وتعزيز حرية التعبير داخل البرلمانات وخارجها. وسجَّل قرابة ٣٠٠٠ شخص أنفسهم في هذه الدورة الموجَّهة إلى الموظفين البرلمانيين والمجتمع المدني والأكاديميين وغيرهم. وتولى مركز القانون والديمقراطية إعداد الدورة.

وزار وفد من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين لكسمبرغ في تشرين الثاني/نوفمبر لبحث فرص التعاون في مجال حقوق الإنسان البرلمانية. والتقى الوفد بقيادة السيدة لورانس فيلمان رييل، وهي نائبة سويسرية وعضو في اللجنة، بالنواب ووزارة الخارجية وممثلين عن جامعة لكسمبرغ. وشملت النواتج إمكانية إنشاء آلية رصد لدعم اللجنة، ومناقشة مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وأوجه التعاون الممكنة مع الأوساط الأكاديمية. وترد المزيد من المعلومات في **الجزء ٢ – الهدف السياساتي ٣.**

ضغوط الاتحاد البرلماني الدولي تساعد على تأمين الإفراج عن النائب الزمبابوي

أُفرج عن النائب المعارض الزمبابوي، السيد جوب سيخالا، في يناير/كانون الثاني، بعد ٥٩٥ يوماً من الاحتجاز، بفضل الضغوط المتواصلة التي مارسها الاتحاد البرلماني الدولي ومارستها جهات أخرى. وكان السيد سيخالا قد احتُجز دون محاكمة في سجن مشدد الحراسة في حزيران/يونيو ٢٠٢٢ حيث تعرض لظروف غير إنسانية، منها الحرمان من الرعاية الطبية.

وأدان الاتحاد البرلماني الدولي احتجاز النائب، مشيراً إلى انتهاك حقوق الإنسان الخاصة به، وغياب الإجراءات القانونية الواجبة، والسجن التعسفي، في حين وصَف مراقب المحاكمة، الذي عيّنه الاتحاد البرلماني الدولي والذي يتمتع بخبرة قانونية تزيد على ٤٠ عاماً، ذلك الاحتجاز بأنه إخفاق للعدالة. وأدى احتجاز السيد سيخالا إلى فقدانه مقعده البرلماني لأنه لم يتمكن من الاضطلاع بحملته الانتخابية في انتخابات آب/أغسطس ٢٠٢٣.

وجاء الإفراج عن السيد سيخالا نتيجة عدد من البعثات لمراقبة المحاكمة أوفدها الاتحاد البرلماني الدولي إلى زمبابوي وحوار مستمر مع السلطات المختصة لضمان احترام حقوقه.

المزيد عن الدفاع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين 🕮

- شرع الاتحاد البرلماني الدولي في إعداد دراسة عن ترهيب الجمهور للنواب شملت استعراضاً مكتبياً ودراسة استقصائية مرتقبة.
- في إطار متابعة الدراسة المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد البرلماني الأفريقي بشأن التحيز الجنسي وأعمال التحرش والمضايقة والعنف ضد المرأة في البرلمانات الأفريقية، التي نُشرت في عام ٢٠٢١، يجري الاضطلاع بإصلاحات من أجل وضع سياسة داخلية جديدة للتصدي لأعمال الإساءة والتحرش والمضايقة في برلمان جنوب أفريقيا بالاعتماد على المشورة التي يقدّمها الاتحاد البرلماني الدولي.
- أقام الاتحاد البرلماني الدولي، إبّان دورتَي جمعيته المعقودتين في جنيف، جناحاً إعلامياً للمشاركين من أجل تثقيفهم بشأن المساهمة في الوصول إلى تسوية مرضية لقضايا حقوق الإنسان الخاصة بالنواب.
- أجرى برنامج حقوق الإنسان التابع للاتحاد البرلماني الدولي، في الفترة الممتدة من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر، دراسة عالمية بشأن الدعم البرلماني للنواب المعرضين للخطر. وأفادت قرابة ٥٤٪ من البرلمانات المجيبة بأنها تشارك بصورة مباشرة في متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي بشأن حقوق الإنسان للبرلمانيين.
- نظّم الاتحاد البرلماني الدولي، في تموز/يوليو ٢٠٢٤، جلسة إعلامية عبر الإنترنت لفائدة شبكة البرلمانيين المعنية بحقوق الإنسان في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وحدّدت الجلسة الاتجاهات والأوضاع الرئيسية، مما مكّن من إرساء نظام دعم أكثر قوة وتنسيقاً للنواب المعرضين للخطر في مختلف أنحاء المنطقة.
- حفزت مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي المستمرة في مجال حقوق الإنسان أنشطة تقديم الدعم والإدلاء بالبيانات في صفوف الجهات الشريكة، ومنها شبكة «برلمانيون من أجل العمل العالمي» دعماً للنواب في بنغلاديش ونيكاراغوا، ومعهد Race and Equality غير الحكومي المعني بالشؤون العرقية والمساواة وحقوق الإنسان في نيكاراغوا.
- متابعةً لتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين، أقرّ برلمان نيوزيلندا اقتراحاً يدين انتهاك حقوق الإنسان في ميانمار ويحث على الإفراج عن السجناء المحتجزين تعسفياً.

بناء برلمانات قوية

إذ يقترب الموعد النهائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ويبدو أن العديد من الأهداف لا تزال بعيدة المنال، قدَّم الاتحاد البرلماني الدولي سُبل الدعم إلى البرلمانات للعمل بفعالية أكبر. فساهم في بناء القدرات المؤسسية، ودعم الإجراءات المتخذة بشأن الأولويات المرتبطة بالسياسات الوطنية والعالمية، مع وضع إرشادات ومعايير وتعميمها.

وكانت غرب أفريقيا – حيث أفضت موجة من الانقلابات إلى عدد من الحكومات الانتقالية – محور تركيز خاص للاتحاد البرلماني الدولي الذي قدَّم سُبل الدعم للعودة بسرعة إلى النظام الدستوري في البلدان المتضررة. وتبادلت وفود المنطقة الرؤى والخبرات إبّان الدورة الثامنة والأربعين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في جنيف. ونظَّم الاتحاد البرلماني الدولي بعد ذلك دورات تدريبية في بوركينا فاسو وغابون بشأن الدستور وبناء السلام والحوكمة الشاملة للجميع. والتقى السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، في كانون الثاني/يناير، بالسلطات المسؤولة عن المرحلة الانتقالية في غابون، بعد عملية تواصل مماثلة مع قادة بوركينا فاسو وغينيا ومالي في عام ٢٠٢٣. **وترد المزيد من المعلومات في الجزء ٢ – الهدف السياساتي ٢.**

وساهم الدعم الذي قدَّمه الاتحاد البرلماني الدولي في إلهام تشريعات متعلقة بالمساواة بين الجنسين في بوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة وسيراليون وناميبيا. وأدت المناقشات العالمية إبّان دورات جمعية الاتحاد البرلماني الدولي والمؤتمرات بشأن المساواة بين الجنسين، بما في ذلك المساواة في الرعاية، إلى اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني. ففي أوائل عام ٢٠٢٤، أبرزت حلقات عمل ودورات تدريبية – نُظِّمت عبر الإنترنت لفائدة النواب من مناطق أفريقيا وآسيا والدول العربية – أهمية الرعاية المتساوية في النهوض بالمساواة بين الجنسين. وتُظهِر هذه المبادرات قدرة المحافل الدولية، مثل جمعية الاتحاد البرلماني الدولي، على إدماج القضايا المغفلة في جداول الأعمال المحلية.

وحُدِّثت منصة Parline للبيانات البرلمانية التابعة للاتحاد البرلماني الدولي بأدوات جديدة قوية أتاحت زيادة إمكانية النفاذ إلى البيانات البرلمانية وتعزيز شفافية تلك البيانات وتوسيع نطاقها. وتضمن هذه التحسينات – ولا سيما فهرس البيانات الجديد – أن تظل المنصة مرجعاً مؤكداً وموثوقاً به للدراسات المقارنة للبرلمانات الوطنية، بما في ذلك للبيانات التفصيلية بشأن مؤشَري التنمية المستدامة ٥-٥-١ و١٦-٧-١(أ). وفي عام ٢٠٢٤، زار ٢٨٤٠٠٠ مستخدم جديد منصة Parline، فسجَّلت صفحة المنصة أكثر من مليون مشاهدة.

واحتفل الاتحاد البرلماني الدولي على مدى العام بمرور ١٠ سنوات على إصدار المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات، وهو نموذج يرمي إلى المساعدة على توجيه التنمية البرلمانية أقرّه ١٥١ برلماناً وطنياً حتى الآن. وما انفكت هذه المبادئ توفر، على مدى أكثر من عشر سنوات، معياراً لتصميم التنمية البرلمانية وتنفيذها وتقييمها. وهي تبيِّن كيف تتجلى فوائد الدعم الذي يقدِّمه الاتحاد البرلماني الدولي في الغالب على مدى سنوات عديدة.

«أود أن أشكر الاتحاد البرلماني الدولي على دعم جهودنا المشتركة الرامية إلى نشر الكلمة بشأن أهداف التنمية المستدامة وجعلها مفيدة لجميع الأطراف المعنية.»

إرمينا سالكيتشيفيش-ديزداريفيش، نائبة من البوسنة والهرسك

وأتاح الاحتفال بمرور عشر سنوات على إصدار المبادئ المشتركة فرصة ثمينة لتقييم تلك المبادئ وتأثيرها. فعلى سبيل المثال، نظَّمت الجمعية الوطنية لزامبيا هيكل لجنتها المعنية بشؤون البرلمان ليتوافق مع المبدأ ٤ المتمثل في أن «يشمل الدعم البرلماني جميع التيارات السياسية». وتضم اللجنة، التي تحدِّد جدول الأعمال البرلماني، رؤساء ومراقبين من الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة فضلاً عن نواب مستقلين، مما يعزز التوازن والطابع التمثيلي في عملية صنع القرار.

الاحتفال بالعقد الأول للمبادئ المشتركة لدعم البرلمانات.
© الاتحاد البرلماني الدولي/Pierre Albouy

المزيد عن بناء البرلمانات القوية

- اضطلع الاتحاد البرلماني الدولي بأنشطة لتنمية القدرات في مجالات محددة تهم النواب في مختلف أنحاء العالم، منها حقوق النواب، والمساواة بين الجنسين، وتغيّر المناخ، والسلام والأمن، والعلوم والتكنولوجيا، وغيرها.
- دعم الاتحاد البرلماني الدولي عمليات التقييم الذاتي وما يتصل بها من أنشطة لبناء القدرات. فعلى سبيل المثال، تمكّنت الجمعية الوطنية لجيبوتي، بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي، من تنظيم أنشطة متعددة تستند إلى مؤشرات البرلمانات الديمقراطية التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي. وتحتوي تلك المؤشرات، التي نُشرت لأول مرة في عام ٢٠٢٢، على ما يقرب من ٢٠٠ مؤشر لتمكين التقييم الذاتي.
- استخدم برلمان ألبانيا مؤشرات البرلمانات الديمقراطية لصياغة إطاره الخاص بالمعايير، مع التركيز بخاصةٍ على الغاية ٣ (البرلمان الشفاف) والغاية ٦ (البرلمان التشاركي).
- أجرت كل من إكوادور وكولومبيا ومنغوليا عمليات تقييم ذاتي بشأن المساواة بين الجنسين باستخدام مجموعة أدوات الاتحاد البرلماني الدولي ومنهجيته. وأدى التقييم الذاتي لحقوق الإنسان في بنن إلى ثلاث توصيات لدعم الاتحاد البرلماني الدولي.
- في سيراليون ولاو وميانمار وناميبيا، دعم الاتحاد البرلماني الدولي النواب للعمل بفعالية أكبر. ونُظِّمت ثلاث ندوات عالمية عبر الإنترنت بشأن تقارير مراجعة الحسابات.
- ساعد الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك على المضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمثلت إحدى المساهمات الرئيسية في استهلال تقييم ذاتي للوقوف على قدرة البرلمان على دفع عجلة التنمية المستدامة في البلد، وتحديد مواطن القوة والثغرات والفرص لتعزيز التأثير.

الهدف الاستراتيجي ٢:
النهوض بالبرلمانات الجامعة والتمثيلية

التمثيل والإدماج عاملان ضروريان لإقامة برلمانات قوية ومشروعة وتمكين أعضائها من فهم الناخبين وتمثيلهم بفعالية. وما انفك الاتحاد البرلماني الدولي يناصر البرلمانات الجامعة والتمثيلية منذ عقود، ولا سيما عن طريق تعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة الشباب فيها. وتُستخدم بياناتنا وأبحاثنا بشأن النساء والشباب في البرلمانات بوصفها مصادر موثوقاً بها لوسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية. وإننا نتتبع التطورات، ونحدِّد أفضل الممارسات، وننشر أحدث البحوث، ونيسِّر تبادل المعرفة بين البرلمانات لتعزيز الإدماج. ونشدد فضلاً عن ذلك على تأثير العمل البرلماني في الفئات الضعيفة، ولا سيما فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة والصحة وتغيّر المناخ.

رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، الدكتورة توليا أكسون، في الدورة ١٤٩ لجمعية الاتحاد. © الاتحاد البرلماني الدولي/Antoine Tardy

المساواة بين الجنسين

نظراً إلى أن عام ٢٠٢٤ شهد توجه أكثر من نصف الناخبين في العالم إلى صناديق الاقتراع في عام ٢٠٢٤، كانت الآمال المعقودة على أن تصبح البرلمانات أكثر مساواة بين الجنسين كبيرة. ولكن تبيَّن، بحلول نهاية عام ٢٠٢٤، أن النساء يشغلن ٢٧٪ فقط من المقاعد البرلمانية، أي أن نسبتهن زادت زيادة مخيبة للآمال قدرها ٠,١ نقطة مئوية فقط منذ بداية العام. وفي عام ٢٠٢٤، أُشير إلى تقرير الاتحاد البرلماني الدولي عن *«المرأة في البرلمان لعام ٢٠٢٣»* على نطاق واسع في وسائل الإعلام العالمية والمنظمات الدولية والأوساط الأكاديمية.

وعلى الرغم من عدم إحراز تقدم في مجال المساواة بين الجنسين، فقد حُققت بعض أوجه النجاح الملحوظة بفضل الدعم الذي قدَّمه الاتحاد البرلماني الدولي:

فقد عززت منغوليا نظام الحصص فيها، وزادت تمثيل المرأة في البرلمان إلى مستوى قياسي بلغ ٢٥,٤٪ من المقاعد، ارتفاعاً من ١٧,٣٪ في عام ٢٠٢٠.

وفي ناميبيا، أدت انتخابات فرعية في آذار/مارس إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في البرلمان لأول مرة في تاريخ البلد. وسعياً إلى مواصلة ذلك التقدم، ساعدت حلقة عمل برلمانية للاتحاد البرلماني الدولي النواب على بحث أفضل السبل لتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية العامة لعام ٢٠٢٤، بما في ذلك عن طريق إجراء تحليل جنساني للقانون الانتخابي الناميبي.

قدم الكونغرس الكولومبي مثالاً يُحتذى به في عام ٢٠٢٤ إذ أصبح أول برلمان ينظِّم تقييماً ذاتياً ثانياً بشأن مراعاة المنظور الجنساني لرصد التقدم المحرز منذ التقييم الأول الذي أجراه في عام ٢٠١٩. © هيئة الأمم المتحدة للمرأة في كولومبيا/Juan Arias

حصل مارتن تشونغونغ (اليسار)، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، على إحدى جوائز أصوات التضامن الحيوية لعام ٢٠٢٤، وهو برنامج جوائز يكرِّم المدافعين الذكور البارزين عن المساواة بين الجنسين. ويظهر في هذه الصورة إلى جانب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، الدكتورة ناتاليا كانيم (اليمين).

وبحلول آذار/مارس، أعلن ٦٥ برلماناً إصلاحات تراعي المنظور الجنساني تماشياً مع خطة العمل لبرلمانات تراعي الجندر، التي أصدرها الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٢، وشملت البلدان المعنية بوركينا فاسو وسيراليون وناميبيا.

وبدعم من الاتحاد البرلماني الدولي، أدرج برلمان جمهورية تنزانيا المتحدة العنف الجنساني في عِداد الجرائم الانتخابية، فأصبح أول بلد في أفريقيا يفعل ذلك.

وتوضِّح هذه الأمثلة التأثير الواضح لمعايير الاتحاد البرلماني الدولي في جميع أنحاء العالم.

وأما بالنسبة للبرلمانات المتخلفة عن الركب في مجال المساواة بين الجنسين، فقد اتبع الاتحاد البرلماني الدولي نهجاً أكثر استباقية. فنظَّم، في بلدان مثل بوتان وسري لانكا وعمان ونيجيريا حيث تشغل النساء أقل من ١٠٪ من المقاعد البرلمانية، جلسات استماع لبحث فرص التحسين.

المزيد عن المساواة بين الجنسين

- نظّم الاتحاد البرلماني الدولي ندوتين عبر الإنترنت، في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، لتعزيز فهم الروابط بين الصحة والمناخ، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة. وأوضحت الندوتان، اللتان حضرهما ٨٥ مشاركاً، كيف يمكن للبرلمانات أن تضمن أن تكون سياسات الصحة والمناخ عادلة وجامعة.
- دعم الاتحاد البرلماني الدولي التجمعات النسائية في تركيا ومنغوليا وبلدان أخرى. ودعم التجمع البرلماني النسائي في سيراليون في وضع خطته الاستراتيجية. وفي بوركينا فاسو، أعربت النائبات عن اهتمامهن بإنشاء شبكة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي.
- ربطت اجتماعات المائدة المستديرة، التي نظّمها الاتحاد البرلماني الدولي، بين النواب والنشطاء والقادة الشباب من حملة «جيل المساواة» التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وسعياً إلى تعزيز الروابط بين البرلمانات والمجتمع المدني، هدفت الاجتماعات إلى زيادة المشاركة السياسية للشابات ومكافحة العنف ضد المرأة في الحياة العامة.
- أصدر الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، دليلاً بشأن *«تعزيز الاستجابة البرلمانية للاحتياجات الصحية للنساء والأطفال والمراهقين المستضعفين والمهمشين»* يشرح كيف يمكن للبرلمانات أن تعمم قضايا الإنصاف في مجال الصحة.

وقدَّمت كولومبيا مثالاً عالمياً بتنظيم تقييمها الذاتي الثاني بشأن مراعاة المنظور الجنساني بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتتماشى هذه المتابعة للتقييم الأول المُنجَز في عام ٢٠١٩ مع توصية وردت في إعلان كيغالي بشأن *المساواة بين الجنسين والبرلمانات المراعية للمنظور الجنساني بوصفهما عاملين للتغيير من أجل عالم أكثر صموداً وسلاماً* الذي اعتُمد إبّان الدورة الخامسة والأربعين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في رواندا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢.

ودفع التراجع المقلق في مجال الحقوق الإنجابية للمرأة في بعض البلدان الاتحاد البرلماني الدولي إلى توسيع نطاق عمله في قطاع الصحة عن طريق حشد المشاركة البرلمانية في مجال صحة النساء والأطفال والمراهقين. وفي تموز/يوليو، خصصت الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل – وهي تحالف معني بالصحة يضم قرابة ١٥٠٠ منظمة – جلسة من جلسات مجلسها لهذه القضية. وتشهد عضوية الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي في المجلس على أهمية هذه الحقوق في الاتحاد البرلماني الدولي.

وساهمت أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في مجالَي المناصرة والدعم في تحقيق انتصار كبير تمثل في رفض الجمعية الوطنية لغامبيا محاولة لإلغاء الحظر الذي فرضته البلاد في عام ٢٠١٥ على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ولولا ذلك، لأقرت غامبيا مشروع *(تعديل) قانون المرأة لسنة ٢٠٢٤* وأصبحت أول دولة في العالم تلغي الحظر المفروض على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وترد المزيد من المعلومات في **الجزء ٢ – الهدف السياساتي ٤.**

٦٥

برلماناً أصبحت أكثر مراعاة للمنظور الجنساني بالاستناد إلى *خطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي لبرلمانات تراعي الجندر*

- في غانا، عمل الاتحاد البرلماني الدولي مع منظمة الصحة العالمية وبرلمان غانا لتجريب دورة تدريبية عبر الإنترنت بشأن الضرائب الصحية دعماً للتغطية الصحية الشاملة. وفي زامبيا، نظّم الاتحاد البرلماني الدولي، في أثناء أحد أكثر المواسم الزراعية جفافاً منذ أكثر من ٤٠ عاماً، دورة تدريبية لمدة يومين لموظفي البحوث البرلمانية لشرح كيف يساهم تغيّر المناخ في زيادة زواج الأطفال وغيره من الممارسات المسيئة للنساء والفتيات.
- شجّع الاتحاد البرلماني الدولي والجهات الشريكة له المشاركة السياسية للشابات، وعممت تدابير للقضاء على العنف ضد المرأة في إطار مشروع «المشاركة الديمقراطية للنساء والشباب» (WYDE) الذي يموّله الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك عن طريق تنظيم جلسات إعلامية بمناسبة اليوم الدولي للشباب في آب/أغسطس وكذلك في كانون الأول/ديسمبر بشأن عدم التسامح مطلقاً مع العنف ضد المرأة في الحياة السياسية.
- بدأ الاتحاد البرلماني الدولي سلسلة من برامج الإذاعة الشبكية الجديدة بعنوان *IPU on air* (الاتحاد البرلماني الدولي على الهواء)، وركّزت الحلقات الثلاث الأولى على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والمساواة بين الجنسين، وصحة المهاجرين. ويشارك في هذه السلسلة نواب وخبراء ونشطاء. والسلسلة متاحة على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي ومنصات البث الشبكي.

تمثيل الشباب

استمرت حملة «*نعم للشباب في البرلمان!*»، التي يضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي، في اكتساب زخم، إذ رحبت بانضمام ٤١٩ صانعاً جديداً للتغيير واتسعت لتشمل عشر دول جديدة في عام ٢٠٢٤. وانضم إلى الحملة حتى الآن ١٩٥٥ صانعاً للتغيير، منهم أكثر من ٨٨٠ نائباً و٧٢ رئيس برلمان.

وإلى جانب الحملة، لا يزال عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الشباب في البرلمان له تأثير بعيد المدى. وكثيراً ما تستشهد المجلات الأكاديمية ووسائل الإعلام والأمم المتحدة ببيانات الاتحاد البرلماني الدولي عن الشباب.

وشملت الأحداث البارزة في عام ٢٠٢٤ المؤتمر العالمي العاشر للبرلمانيين الشباب الذي عُقد في يريفان بأرمينيا في أيلول/سبتمبر. وركّز المؤتمر، الذي حضره ما يقرب من ١٥٠ نائباً شاباً من أكثر من ٥٠ بلداً، على *تجنب الأجيال الضائعة: الحفاظ على التعليم والتوظيف في جميع الظروف*. وأكد النواب الشباب مجدداً التزامهم بضمان إمكانية الحصول على التعليم وفرص العمل، ولا سيما في أوقات الأزمات.

واحتفل منتدى البرلمانيين الشباب، إبّان الدورة التاسعة والأربعين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، بمرور عشر سنوات على إنشائه عن طريق نشر فيديوهات لقادة سابقين وشهادات لنواب شباب. واستضاف المنتدى جلسته المفتوحة الأولى بشأن الشراكات الشبابية، حيث بحث ٨٠ مشاركاً سُبل زيادة مشاركة الشباب في الحياة السياسية.

«ساعدني المنتدى على الالتقاء بقادة شباب من مختلف أنحاء العالم تفكيرهم مماثل لتفكيري، وإلهام حلول تعاونية وتوسيع آفاقي في مجال التشريع.»
السيد أولاميجوونلو ألاو-أكالا، نائب من نيجيريا

استضاف برلمان أرمينيا المؤتمر العالمي العاشر للبرلمانيين الشباب في يريفان بحضور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الأرمينيين. © برلمان أرمينيا

وأخيراً، خفض الاتحاد البرلماني الدولي العتبة العمرية للنواب الشباب من أقل من ٤٥ عاماً إلى أقل من ٤٠ عاماً، مواكبةً للاتجاهات العالمية حيث تخفض المزيد من البرلمانات العتبات العمرية لتعزيز تمثيل الشباب. ويضمن التغيير أن يظل الاتحاد البرلماني الدولي رائداً عالمياً في مجال تعزيز مشاركة الشباب.

المزيد عن تمثيل الشباب

- نظّم الاتحاد البرلماني الدولي سلسلة ندوات عبر الإنترنت بشأن تمكين الشباب ركّزت على مسائل عدة منها مثلاً دور النواب الشباب في منع نشوب النزاعات وبناء السلام فضلاً عن مشاركة الشابات في الحياة السياسية.
- عمل الاتحاد البرلماني الدولي على تسريع وتيرة الدعم المقدّم إلى النواب الشباب لتعزيز قدراتهم بتنظيم حلقات عمل للنواب المنفيين من ميانمار والنواب من الجمعية التشريعية الانتقالية لبوركينا فاسو. وأصبحت جمعية بوركينا فاسو تضم تجمعاً شبابياً بفضل نفوذ الاتحاد البرلماني الدولي.
- ساهم تأثير الاتحاد البرلماني الدولي جزئياً في أن أقرت إكوادور قانوناً لتحديد الحصص ينص على أن يكون ٢٥٪ من المرشحين للانتخابات الوطنية شباباً.

الاتحاد البرلماني الدولي يشجّع على التواصل بين المؤسسات البرلمانية والمؤسسات المعنية بالأديان والمعتقدات

يمكن للتوترات الدينية أن تهدد السلام والأمن، ولكن الحوار بين الأديان يمكن أن يؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز التعايش السلمي عندما يرتكز على دعم الحقوق والحريات الأساسية. وللبرلمانات دور حيوي تؤديه في هذه العملية، ولذلك يواصل الاتحاد البرلماني الدولي تعزيز الحوار بين النواب والمنظمات الدينية.

وناقش نواب من خلفيات دينية وثقافية متنوعة، إبّان الدورة الثامنة والأربعين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، العلاقات بين الأديان إلى جانب خبراء دوليين وممثلين للمجتمع المدني. وأقيم ذلك الحوار بعد المؤتمر البرلماني الأول بشأن الحوار بين الأديان الذي نظّمه الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان المغربي في حزيران/يونيو ٢٠٢٣.

وشارك الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً في الحوارات بين الأديان والثقافات في الأمم المتحدة، والمنتدى العالمي السادس المعني بالحوار بين الثقافات، وبرلمان البوسنة والهرسك.

وبدأ الاتحاد البرلماني الدولي، في تشرين الثاني/نوفمبر، سلسلة ندوات عبر الإنترنت من أربعة أجزاء لفائدة النواب بعنوان «*من النظرية إلى التطبيق: برلمانيون ضد الكراهية القائمة على أساس الدين أو المعتقد*». وينظّم الاتحاد البرلماني الدولي سلسلة الندوات عبر الإنترنت بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والفريق البرلماني الدولي المعني بحرية الدين أو المعتقد.

ويجري التحضير للمؤتمر البرلماني الثاني بشأن الحوار بين الأديان، المقرر عقده في حزيران/يونيو ٢٠٢٥، وهو عام اليوبيل، في روما بالاشتراك مع البرلمان الإيطالي وبدعم من منظمة «الأديان من أجل السلام».

الهدف الاستراتيجي ٣:
دعم البرلمانات المرنة والمبتكرة

حتى تتمكن البرلمانات من خدمة مصالح شعوبها بفعالية، يجب أن تكون لديها القدرة على التكيّف والابتكار واغتنام الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة، مع إدارة المخاطر المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والتحديات المتعلقة بتغيّر المناخ. ويدعم مركز الابتكار في البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات في الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة، واعتماد أساليب عمل حديثة، وفهم أفضل الممارسات، بما في ذلك عن طريق تبادل المعرفة بين البرلمانات. ونشجِّع، في ظل انتشار المعلومات المضللة، على وضع السياسات على أساس الحقائق والأدلة العلمية. ونستخدم البحوث والبيانات والمعارف لتعزيز قدرة البرلمانات على التكيّف والتطور والصمود في وجه الصدمات الخارجية، بما فيها تغيّر المناخ.

الذكاء الاصطناعي والعلوم والتكنولوجيا

شهد عام ٢٠٢٤ توسعاً كبيراً في استخدام التكنولوجيات القائمة على الذكاء الاصطناعي وتطبيقها في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى تحسين الإنتاجية ولكنه أدى في الوقت نفسه إلى تفاقم انتشار المعلومات المضللة. ومن ثم، أصبح ذلك الموضوع من محاور تركيز الاتحاد البرلماني الدولي الذي عزز مكانته بصفته جهة رائدة فكرياً ومصدراً رئيسياً للمبادئ التوجيهية والرؤى بشأن تنظيم التكنولوجيات القائمة على الذكاء الاصطناعي واستخدام في البرلمانات.

٨٠٠

شخص سجَّلوا أنفسهم للمشاركة في إصدار المبادئ التوجيهية للاتحاد البرلماني الدولي بشأن الذكاء الاصطناعي في البرلمانات

ودأب الاتحاد البرلماني الدولي على العمل بنشاط على موضوع الذكاء الاصطناعي مع أكثر من عشر برلمانات على مدى عام ٢٠٢٤. وتماشياً مع فلسفة الاتحاد البرلماني الدولي المتمثلة في مساعدة البرلمانات على تشكيل تنميتها، ركَّز العمل على مساعدة الهيئات التشريعية على تقييم ما يمكن أن يعنيه الذكاء الاصطناعي لمؤسساتها، وماهية الحوكمة التي قد تكون مطلوبة، والتطبيقات العملية لهذه التكنولوجيا.

ونشر الاتحاد البرلماني الدولي، في آذار/مارس، منشوراً بعنوان *«استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التوليدي في البرلمانات»* يقدِّم إرشادات أولية بشأن اعتماد تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي واستخدامها. وأُعدَّ المنشور بمساهمات من برلمانات أيرلندا وإيطاليا وشيلي والنمسا واليونان.

وكان من أبرز معالم العام قرار تاريخي صدر عن الدورة التاسعة والأربعين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر بشأن تأثير الذكاء الاصطناعي في الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وحث القرار البرلمانات على اعتماد أُطر قانونية محكمة جديدة لإنشاء تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ونشرها واستخدامها بطريقة مسؤولة أو الإبقاء على الأُطر القائمة في ذلك الصدد، مما يكسب زخماً لعملية وضع المعايير والأُطر العالمية.

ثم نشر الاتحاد البرلماني الدولي *«المبادئ التوجيهية بشأن الذكاء الاصطناعي في البرلمانات»*، وهي توفر إطاراً شاملاً للبرلمانات لفهم الذكاء الاصطناعي واستخدامه بمسؤولية وفعالية. وتشدد المبادئ التوجيهية على أهمية استخدام الذكاء الاصطناعي لتنمية القدرات البشرية وتعزيزها لا الاستعاضة عنها، ولا سيما في المداولات الديمقراطية وعمليات اتخاذ القرارات.

وأُكملت المبادئ التوجيهية بمجموعة أولى من حالات استخدام الذكاء الاصطناعي في البرلمانات تصف الطرق التي يمكن للبرلمانات أن تستخدم بها الذكاء الاصطناعي في عملها اليومي. ونُشرت حتى الآن أكثر من ٦٠ حالة استخدام من ثمانية برلمانات.

الفريق العامل المعني بالعلوم والتكنولوجيا والتابع للاتحاد البرلماني الدولي. © الاتحاد البرلماني الدولي/Pierre Albouy

وسجَّل أكثر من ٨٠٠ شخص من ١٣٠ بلداً مختلفاً أسماءهم لحضور فعالية إصدار المبادئ التوجيهية في كانون الأول/ديسمبر، مما يبيِّن الطلب على معارف الاتحاد البرلماني الدولي ورؤاه بشأن الذكاء الاصطناعي.

واعتمدت جمعية الاتحاد البرلماني الدولي، إبّان دورتها التاسعة والأربعين بعد المائة، ميثاقاً لأخلاقيات العلوم والتكنولوجيا يقدِّم إطاراً من المبادئ لتوجيه التشريعات وعمليات صنع القرار. ويضع الميثاق البشر في صميم التطورات في مجالات العلوم والتكنولوجيا. ويساعد على سد أي فجوات محتملة بين الابتكار العلمي وحقوق الإنسان.

المزيد عن الذكاء الاصطناعي والعلوم والتكنولوجيا

- استضاف مجلس النواب البرازيلي، في نيسان/أبريل، خبراء من ١٢ برلماناً لمواصلة تأليف جماعات من ذوي الخبرة البرلمانية ستدعم مركز الابتكار في البرلمان التابع للاتحاد البرلماني الدولي.
- افتتح الاتحاد البرلماني الدولي، إبّان منتدى الأمم المتحدة التاسع المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، فعالية برلمانية جانبية تضمن عرضاً لمسودة ميثاق الاتحاد البرلماني الدولي لأخلاقيات العلوم والتكنولوجيا، ودعا الأطراف المعنية إلى تقديم التعليقات عليها.
- عمّم الفريق العامل التابع للاتحاد البرلماني الدولي والمعني بالعلوم والتكنولوجيا دراستين استقصائيتين في عام ٢٠٢٤ أولاهما للموظفين البرلمانيين بشأن *التعاون البرلماني مع الدوائر العلمية* وثانيهما للنواب بشأن *فهم استخدام النواب للبحوث العلمية*.

تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي يوفر حافزاً جديداً للتحول الرقمي

قدَّمت **طبعة عام ٢٠٢٤ من تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي للاتحاد البرلماني الدولي** مؤشر النضج الرقمي للاتحاد البرلماني الدولي الذي استُحدث بناءً على المساهمات المستمدة من ردود البرلمانات على دراسة استقصائية. ويوفر ذلك المؤشر مقياساً مرجعياً للرقمنة، فيتيح للبرلمانات تقييم تقدمها مقارنةً بنظيراتها. ومن ثم، فهو يوفر للبرلمانات حافزاً إضافياً لتسريع تحولها الرقمي.

وسلط التقرير الضوء أيضاً على اتساع الفجوة الرقمية بين برلمانات البلدان الغنية وبرلمانات البلدان الفقيرة، مما قد يؤثر في نوعية النظام الديمقراطي.

وهذا هو الإصدار الثامن من هذا التقرير الذي يصدره الاتحاد البرلماني الدولي كل عامين. وتستند نتائجه إلى ردود ١١٥ مجلساً برلمانياً في ٨٦ بلداً وبرلمانين فوق وطنيين على دراسة استقصائية. وقد أُصدر التقرير على هامش الدورة التاسعة والأربعين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر.

تغيّر المناخ

واصل الاتحاد البرلماني الدولي، في ظل تسارع أزمة المناخ، دفع الإجراءات المناخية في عام ٢٠٢٤ عن طريق حملة «*برلمانات من أجل الكوكب*»، إذ حشد جهود البرلمانات والنواب لتسريع وتيرة الاخضرار وسن تشريعات لصالح الكوكب.

وروَّج الاتحاد البرلماني الدولي لمنشوره المعنون «١٠ *إجراءات من أجل برلمانات (ومَن يعملون فيها) أكثر مراعاة للبيئة*» في الفعاليات الرئيسية على مدى العام، مع نشر سلسلة تتكون من ٧٠ فيديواً تقريباً تبيِّن كيف تعتمد البرلمانات في مختلف أنحاء العالم ممارسات أكثر استدامة.

وإذ كانت البلدان تستعد، في نهاية العام، لتقديم التزاماتها المناخية الوطنية، المعروفة باسم «المساهمات المحددة وطنياً»، نشر الاتحاد البرلماني الدولي دليلاً ثانياً في سلسلة الإجراءات العشرة بعنوان «١٠ *إجراءات من أجل التزامات مناخية وطنية أقوى*». وهذا الدليل أساسي لضمان وفاء البلدان بالتزاماتها بموجب اتفاق باريس الرامي إلى قصر الاحترار العالمي على ١,٥ درجة مئوية.

ونُزِّل المنشوران أكثر من ٤٠٠٠ مرة وشوهدت فيديوهات الاتحاد البرلماني الدولي بشأن المناخ أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ مرة في مختلف العالم.

وأكملت مجموعة أدوات لاحقة بعنوان «*الرقابة البرلمانية على الالتزامات المناخية الوطنية*» الدليل الخاص بالمساهمات المحددة وطنياً.

وعقد الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان أذربيجان اجتماعاً حضره نحو ٣٠٠ نائب من ٦٠ بلداً إبّان الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقودة في باكو بأذربيجان. وتحث الوثيقة الختامية لذلك الاجتماع البرلمانات على النهوض بأهدافها المناخية عن طريق التشريع والتمويل والانتقال إلى الطاقة المتجددة والتكيّف ودعم المجتمعات المحلية الضعيفة. وكانت هذه هي المرة الثانية التي يعقد فيها الاتحاد البرلماني الدولي اجتماعاً برلمانياً في أثناء مؤتمر الأطراف وليس على هامشه. ويسلط ذلك الضوء على الاعتراف المتزايد بأهمية إشراك البرلمانات في المفاوضات العالمية بشأن المناخ.

وفي تايلند، قدَّم الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لفريق مخصص من النواب وممثلي المجتمع المدني لصياغة واستعراض قانون للهواء النظيف بقيادة المواطنين يهدف إلى معالجة تلوث الهواء. ووافق مجلس النواب التايلندي على مشروع القانون بالإجماع تقريباً في كانون الثاني/يناير بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لضمان طموح القانون وتأثيره. ومن المقرر أن يستعرض مجلس الشيوخ التايلندي مشروع القانون في أوائل عام ٢٠٢٥. **وترد المزيد من المعلومات في الجزء ٢ – الهدف السياساتي ١.**

وأبرم الاتحاد البرلماني الدولي شراكة مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في تشرين الأول/أكتوبر، لدعوة أكثر من ٢٠ نائباً من الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً إلى حضور حلقة عمل لتبادل الرؤى بشأن كيفية ضمان أن تكون المساهمات الوطنية طموحة وقابلة للتنفيذ.

«ذكّرتني حلقة العمل هذه لماذا أصبحت نائباً.»

ويفين ويليام، نائب من سيشيل

المزيد عن تغيّر المناخ

- نظّم الاتحاد البرلماني الدولي فعاليات عديدة عبر الإنترنت بشأن المناخ لفائدة النواب. وشملت تلك الفعالية ندوة عبر الإنترنت لما يقرب من ٨٠ مشاركاً بشأن اللجان البرلمانية المعنية بالمناخ فضلاً عن ندوة عبر الإنترنت مع معهد غرانثام للبحوث لشرح القوانين الإطارية والإجراءات المناخية الوطنية.
- نظّم الاتحاد البرلماني الدولي، في أيار/مايو، حلقة دراسية إقليمية للنواب في منطقة البحر الكاريبي لتبادل المعلومات عن أفضل الممارسات المتبعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال العمل المناخي.
- نُظِّمت ندوة عبر الإنترنت في أيلول/سبتمبر قبل الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف لفائدة ٦٠ مشاركاً وقفت على كيفية حشد التمويل للإجراءات المناخية – وهو أحد الموضوعات الرئيسية التي تناولها مؤتمر الأطراف المعقود في باكو.
- نُظِّم اجتماع مائدة مستديرة مشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إبّان المنتدى الحضري العالمي الثاني عشر في القاهرة، وجمع نواباً من تايلند وجنوب أفريقيا وغانا وفرنسا وقطر ومصر والنرويج واليمن لتبادل أمثلة على التنمية الحضرية المستدامة.
- استلهم برلمان كمبوديا بمنشور الاتحاد البرلماني الدولي المعنون «*١٠ إجراءات من أجل برلمانات (ومَن يعملون فيها) أكثر مراعاة للبيئة*» وركّب ألواحاً شمسية وغيّر مركبات التنظيف التي تعمل بالوقود الأحفوري بمركبات كهربائية. وينتج مبنى مجلس الشيوخ الآن أسمدة من نفاياته ويستخدمها في حدائقه التي حوّلت إلى واحدة من أكثر مناطق الغطاء النباتي اتساعاً في بنوم بنه.
- أبلغ البرلمان النرويجي الاتحاد البرلماني الدولي أنه عدّل وعزز قانونه بشأن تغيّر المناخ، بما شدد التزام البلد بالحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ويستهدف القانون المحدّث خفض الانبعاثات بنسبة ٥٥٪ على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنةً بالمستويات المسجّلة في تسعينيات القرن العشرين. وبالمثل، للانتقال من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة، قرر البرلمان النرويجي أن جميع السيارات الجديدة المباعة في البلاد بحلول عام ٢٠٢٥ يجب أن تكون خالية من الانبعاثات.
- اتخذ البرلمان الأسترالي خطوات لتقليل بصمته الكربونية شملت مثلاً تركيب ألواح شمسية وتحسين الكفاءة في استخدام المياه.

سيمون ستيل، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يخاطب النواب من جميع أنحاء العالم في الاجتماع البرلماني للاتحاد البرلماني الدولي إبّان الدورة ٢٩ لمؤتمر الأطراف. © برلمان أذربيجان

الهدف الاستراتيجي ٤:
تحفيز العمل البرلماني الجماعي

يربط الاتحاد البرلماني الدولي بين البرلمانات في مختلف أنحاء العالم ويعزز الحوار البرلماني الدولي ويعلي صوت البرلمانات على الساحة العالمية. ويستضيف الاتحاد البرلماني الدولي كل عام العشرات من الفعاليات الإقليمية والعالمية، ولا سيما جمعيته النظامية الرائدة التي تُعقد مرتين في السنة وتجمع مئات النواب في برلمان للبرلمانات. ويساعد الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً البرلمانات على تنفيذ الالتزامات الدولية لبلدانها على الصعيد الوطني عن طريق أنشطة لبناء القدرات تقوم على تبادل المعلومات والمعارف وأفضل الممارسات. ويضمن الاتحاد البرلماني الدولي أن تؤدي البرلمانات دوراً نشطاً في تشكيل ملامح السياسات العالمية عن طريق إشراك البرلمانات في العمليات العالمية الرئيسية للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة العشرين.

تسخير الدبلوماسية البرلمانية لأغراض بناء السلام

أُسس الاتحاد البرلماني الدولي على مبدأ أن الحوار البرلماني والدبلوماسية البرلمانية ضروريان لبناء السلام والتفاهم. وإذ تستمر الحرب في تدمير حياة الناس في غزة والسودان وأوكرانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأماكن أخرى، أكدت جمعية الاتحاد البرلماني الدولي هذه المهمة إبّان دورتها الثامنة والأربعين بعد المائة. واعتمدت الجمعية إعلان جنيف بشأن «*الدبلوماسية البرلمانية: مد الجسور من أجل السلام والتفاهم*»، وأكدت مجدداً دور البرلمانات في تعزيز الحوار وحل النزاعات. ويمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يفتخر بأنه أول نص يعرِّف رسمياً مفهوم «الدبلوماسية البرلمانية» بوصفه مكمِّلاً لأشكال الدبلوماسية الأخرى على المستوى الحكومي.

واعتمدت جمعية الاتحاد البرلماني الدولي، إبّان دورتها الثامنة والأربعين بعد المائة التي عُقدت في عام ٢٠٢٤ وركّزت بشدة على السلام والأمن، قراراً بشأن «*مواجهة الآثار الاجتماعية والإنسانية لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي*». وحث القرار البرلمانات على تنظيم أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل وضمان الامتثال للقانون الدولي. وبذلك أضافت البرلمانات أصواتها إلى الزخم العالمي للاتفاقات الدولية بشأن أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل وحوكمة الذكاء الاصطناعي.

٧٨

فعالية عالمية وإقليمية ووطنية نظَّمها الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠٢٤

الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، مارتن تشونغونغ، يلقي كلمة أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤. © الأمم المتحدة

الأمير مرعد من الأردن، المبعوث الخاص المعني بإضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، محاطاً بنواب من جميع أنحاء العالم تحت الكرسي المكسور في جنيف إبّان الدورة ١٤٩ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي. © الاتحاد البرلماني الدولي/Marc Bader

وعقب زيارة الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي إلى أرمينيا وأذربيجان، يسَّر الاتحاد البرلماني الدولي في أيار/مايو الجولة الثانية من المحادثات البرلمانية الرفيعة المستوى بين البلدين، مسلطاً الضوء على الدور الحاسم الأهمية للدبلوماسية البرلمانية في جهود المصالحة. والتزم الجانبان بمواصلة الحوار بوصفه جزءاً من عملية السلام الأوسع نطاقاً. **وترد المزيد من المعلومات في الجزء ٢ – الهدف السياساتي ٦.**

وفضلاً عن ذلك، اجتمع الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني حول طاولة واحدة بفضل لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الشرق الأوسط. ويدعم مشروع «مدارس العلوم من أجل السلام» التابع للاتحاد البرلماني الدولي الجهود التي يبذلها الجانبان لإيجاد مصالح مشتركة – على سبيل المثال في مجال الزراعة وإدارة المياه – والعمل عليها معاً وإن كان ذلك على نطاق ضيق.

ومن المنطلق نفسه، عقد فريق العمل التابع للاتحاد البرلماني الدولي والمعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا، الذي يتألف من ثمانية نواب من مختلف أنحاء العالم، عدداً من الجلسات لبحث سبل إحلال السلام بما في ذلك موضوع الأطفال الأوكرانيين في الاتحاد الروسي.

وتزامن شهر أغسطس مع مرور ٤٠ عاماً على انضمام المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني إلى الاتحاد البرلماني الدولي. واحتفالاً بهذه المناسبة، استضاف المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني والاتحاد البرلماني الدولي فعالية في أثناء الندوة الأقاليمية السنوية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لبرلمانات البلدان النامية. وحضر الفعالية ما يقرب من ١٦٠ نائباً من ١٨ بلداً نامياً. ورحب الرئيس الصيني شي جين بينغ بحضور رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، الدكتورة توليا أكسون، والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، السيد مارتن تشونغونغ، الفعالية.

وفي أيلول/سبتمبر، أصدر الاتحاد البرلماني الدولي مجموعة أدوات جديدة بعنوان *«الأمن البشري والأمن المشترك لبناء السلام»*، وزوَّد النواب بنهوج مبتكرة للأمن تؤكد أهمية أشكال الأمن الأخرى مثل الأمن الغذائي والصحي. وأُصدرت مجموعة الأدوات في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤ إبّان فعالية عبر الإنترنت أُقيمت بعنوان *«السلام والديمقراطية هل يمكن أن تعلو أصوات الصناديق على أصوات الرصاص؟»* بهدف الربط بين اليوم الدولي للديمقراطية (١٥ أيلول/سبتمبر) واليوم الدولي للسلام (٢١ أيلول/سبتمبر).

وناقشت جلسة استماع للخبراء إبّان الدورة التاسعة والأربعين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي قراراً مقبلاً بشأن «*دور البرلمانات في دعم حل الدولتين في فلسطين*» من المقرر التفاوض عليه وربما اعتماده إبّان الدورة الخمسين بعد المائة للجمعية. ويتولى صياغة القرار فريق موسَّع من النواب الذين يمثلون جميع قارات العالم، مما يؤكد التأثير العالمي للحرب في غزة والمنطقة الأوسع.

المزيد عن الدبلوماسية البرلمانية

- جمع الاتحاد البرلماني الدولي بين البرلمانيين ومركز فيينا لنزع السلاح وعدم الانتشار، في نيسان/أبريل، في إطار حلقة عمل برلمانية بشأن نزع السلاح وحظر انتشاره وتحديده.
- شارك الاتحاد البرلماني الدولي، بالاشتراك مع برلمان تايلند ومنظمة الصحة العالمية، في تنظيم مؤتمر إقليمي لبرلمانات منطقة آسيا والمحيط الهادئ لمناقشة الأمن الصحي العالمي. وسلط الاجتماع الضوء على الروابط بين الأمن الصحي والتغطية الصحية الشاملة، فضلاً عن أهمية إدماج المجتمعات المحلية الضعيفة والمهمشة.
- شاركت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، الدكتورة توليا أكسون، في الافتتاح الرسمي للمؤتمر الدولي للأمن النووي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيار/مايو ٢٠٢٤، وناقشت دور النواب في مجال الأمن النووي العالمي في إطار حلقة نقاش. وكان ذلك أيضاً موضوعاً ناقشته اللجنة الدائمة المعنية بالسلام والأمن الدولي إبّان الدورة التاسعة والأربعين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر.
- تناولت حلقات النقاش وحلقات العمل المعقودة إبّان الدورة التاسعة والأربعين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً موضوع نزع السلاح لأغراض إنسانية ومنع نشوب النزاعات على الموارد الطبيعية. وشارك خبراء مرموقون في المناقشات الرفيعة المستوى في دورتَي الجمعية المعقودتين في عام ٢٠٢٤، بمن فيهم رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والمبعوث الخاص المعني بإضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد.
- عقد الاتحاد البرلماني الدولي ندوة عبر الإنترنت في كانون الأول/ديسمبر بشأن «*العقد الأول لمعاهدة تجارة الأسلحة: مشاركة برلمانية من أجل عالم خالٍ من العنف المسلح*». وحضر ٨٥ مشاركاً تقريباً الفعالية عن بُعد، وجددوا التزامهم بالمعاهدة.
- شارك الاتحاد البرلماني الدولي في فعالية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في كانون الثاني/يناير من أجل إبراز وترويج دور النواب في تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ والمعاهدات والاتفاقيات المتصلة به، بما في ذلك اتفاقية الأسلحة الكيميائية.
- نظّم الاتحاد البرلماني الدولي، على مدى العام، حلقات نقاش لدعم معاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بنزع السلاح الشامل وحظر انتشار الأسلحة وتحديدها.
- اجتمع الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف التابع للاتحاد البرلماني الدولي على هامش دورتَي جمعية الاتحاد البرلماني الدولي.

التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف

واصل الاتحاد البرلماني الدولي عمله في ظل تفاقم الانقسامات العالمية على تعزيز التعاون البرلماني مع الأمم المتحدة، ومساعدة البرلمانات على تنفيذ معاهدات الأمم المتحدة واتفاقياتها، مع النهوض بأهداف التنمية المستدامة. وساهم الاتحاد البرلماني الدولي بذلك في تمكين البرلمانات من الاضطلاع بدور أقوى في تشكيل السياسات الوطنية والدولية.

وفي شباط/فبراير، وضعت جلسة الاستماع البرلمانية السنوية للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة، التي نظّمها رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، السلام والأمن في صميم المناقشات بشأن *وضع حد للنزاعات: متطلبات المستقبل السلمي*.

وفي آذار/مارس، شارك الاتحاد البرلماني الدولي، في أثناء دورة لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة، في تنظيم اجتماع مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن البرلمانات المراعية للمنظور الجنساني تناول التخفيف من حدة الفقر، وفرض الضرائب، والحصول على القروض، والميزنة المراعية للمنظور الجنساني.

وفي أيار/مايو، نظّم الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية حواراً برلمانياً بشأن دور النواب في مجال الصحة العالمية إبّان جمعية الصحة العالمية، مع التشديد على الحاجة إلى زيادة المشاركة البرلمانية في المحافل العالمية بشأن الصحة. وبناءً على نجاح تلك الفعالية، التزم الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، السيد مارتن تشونغونغ، والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية، الدكتور تيدروس أدحانوم غيبريسوس، بجعل الفعالية فعالية سنوية في إطار جمعية الصحة العالمية.

وفي أيلول/سبتمبر، رحب الاتحاد البرلماني الدولي باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة ميثاق المستقبل، وهو مبادرة تاريخية لإعادة تنشيط التعددية والتصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين. ويؤكد الميثاق صراحةً اعتزام الأمم المتحدة تعزيز علاقتها مع البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي.

وعزز الاتحاد البرلماني الدولي التعاون البرلماني مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في تشرين الأول/أكتوبر عن طريق المساهمة في وضع التوصية العامة رقم ٤٠. وتوفر هذه التوصية إرشادات بشأن تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الأدوار القيادية. ومن بين ٢٥ بلداً استعرضتها اللجنة في عام ٢٠٢٤، ضمت قرابة ١٠ دول أعضاء نواباً في وفودها، مما يسلط الضوء على التعاون البرلماني المتزايد مع اللجنة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نظّم الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان البرازيلي القمة العاشرة لرؤساء البرلمانات لمجموعة العشرين في برازيليا، حيث ناقش متحدثون من دول مجموعة العشرين كيف يمكن للبرلمانات دعم تنفيذ قرارات مجموعة العشرين. وألقت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، الدكتورة توليا أكسون، الكلمتين الافتتاحية والختامية.

الألعاب الأولمبية تلهم الاستدامة في حلقة دراسية إقليمية في باريس

كانت الألعاب الأولمبية موضوعاً رئيسياً في حلقة دراسية دامت يومين وتناولت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس. واستضاف الاتحاد البرلماني الدولي ومجلس الشيوخ الفرنسي الحلقة الدراسية في باريس لفائدة ٦٠ نائباً، معظمهم من مجموعة الاثني عشر زائداً الجغرافية السياسية التابعة للاتحاد البرلماني الدولي.

وركّز اليوم الأول من الحلقة الدراسية في كانون الثاني/يناير على التحول البيئي وتكافؤ الفرص والابتكار في الحوكمة. وناقش النواب، في اليوم الثاني، التزام الألعاب الأولمبية بالاستدامة، مع مدخلات من جهات رئيسية مثل اللجنة المنظمة للألعاب ومدينة باريس.

وحدَّد المشاركون أساليب لخفض البصمة الكربونية للألعاب بنسبة ٥٠٪، مع التركيز على إنشاء أقل قدر ممكن من المنشآت، والاستفادة من الموروثات قدر الإمكان، والحد من النفايات. واختُتمت الفعالية بزيارات إلى قرية الرياضيين المستقبلية والمركز الأولمبي المائي لإبراز الفوائد الإقليمية للألعاب على الأمد الطويل.

وإن مجموعة الاثني عشر زائداً هي مجموعة جغرافية سياسية تابعة للاتحاد البرلماني الدولي تضم في المقام الأول برلمانات أوروبية وأستراليا وكندا ونيوزيلندا ويركِّز أعضاؤها عادةً على النهوض بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والتعاون الدولي.

المزيد عن التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف

- قام الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي والمجلس الوطني الاتحادي للإمارات العربية المتحدة، في عشية المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية في شباط/فبراير، بدعوة أكثر من ٣٠٠ نائب إلى حضور مؤتمر برلماني في أبو ظبي.
- حصل برلمانا جمهورية أفريقيا الوسطى وجيبوتي على دعم للمشاركة في عملية الاستعراض التي ستجريها اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ٢٠٢٤ بشأن بلديهما. وشمل ذلك الدعم جلسات إعلامية عبر الإنترنت قبل عملية الاستعراض وبعدها، فضلاً عن تيسير إقامة حوار مباشر بين النواب واللجنة.
- تميّز العام بتعاون رفيع المستوى مع مسؤولي الأمم المتحدة إلى جانب الفعاليات البرلمانية ومشاركة النواب في الوفود الوطنية إلى الأمم المتحدة.
- نظّم الاتحاد البرلماني الدولي جلسات إعلامية للنواب والسفراء ومسؤولي الأمم المتحدة بشأن محكمة العدل الدولية ولجنة الأمم المتحدة لبناء السلام.
- نظّم الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الإندونيسي، في أيار/مايو، اجتماعاً برلمانياً على هامش المنتدى العالمي العاشر للمياه المعقود في بالي بإندونيسيا. وجمعت الفعالية ما يقرب من ١٥٠ مشاركاً من ٤٣ بلداً لبحث دور البرلمانات في مجال الإدارة المستدامة للموارد المائية. ثم أنشأ البرلمان الإندونيسي تجمعاً برلمانياً معنياً بالمياه.
- ساهمت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي بنشاط، على مدى العام، في المنتديات الرفيعة المستوى للأمم المتحدة مثل منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنتدى العلوم والتكنولوجيا والابتكار، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وشمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى فعالية خاصة للنواب وقدّم نتائج عمليات الاستعراض المرحلي لأهداف التنمية المستدامة (الاستعراضات الوطنية الطوعية) بمساهمات من برلمانات عديدة.

عُقدت الحلقة الدراسية الإقليمية الثالثة بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمجموعة الاثني عشر زائداً التابعة للاتحاد البرلماني الدولي في باريس في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤، واستضافها مجلس الشيوخ الفرنسي. © مجلس الشيوخ الفرنسي

الهدف الاستراتيجي ٥:
تعزيز المساءلة في الاتحاد البرلماني الدولي

الشفافية والمساءلة ركيزتان أساسيتان للأنظمة الديمقراطية البرلمانية والاتحاد البرلماني الدولي. ويشجِّع الاتحاد البرلماني الدولي الخضوع للمساءلة في صفوف برلماناته الأعضاء وداخل أمانته التي تعمل في جنيف وفيينا ونيويورك. ويشرف الفريق العامل المعني بالشفافية والمساءلة والانفتاح على التدابير الرامية إلى تعزيز الشفافية والحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي. وتشجِّع الدراسات الاستقصائية السنوية على متابعة البرلمانات نتائج الاتحاد البرلماني الدولي ومبادراته، في حين تعزز مواد الاتصال والإعلام استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، وتصل إلى ٤٦ ٠٠٠ نائب وأكثر.

إصلاح الاتحاد البرلماني الدولي باستمرار

يكمن أحد أسباب ازدهار الاتحاد البرلماني الدولي لأكثر من ١٣٥ عاماً في عملية الإصلاح والتحسين المستمرة لأساليب العمل التي تشهدها المنظمة. فقد اعتمدت الهيئات الرئاسية للاتحاد البرلماني الدولي، في أواخر عام ٢٠٢٤ عقب عملية دامت عامين ومشاورات مستفيضة، عدداً من التعديلات على دستور المنظمة المتمثل في نظامه الأساسي وقواعده. وستؤدي التغييرات إلى تحديث الاتحاد البرلماني الدولي وتصحيح أوجه عدم الاتساق وبيان الممارسات الفعلية.

وشملت التحديثات الرئيسية خفض سن اعتبار النواب «شباباً» من ٤٥ إلى ٤٠ عاماً، مما يشهد على التزام الاتحاد البرلماني الدولي بتمثيل الفئات السكانية للشباب تمثيلاً أفضل في الهيئات البرلمانية. وتعزز التغييرات المساواة بين الجنسين، وتكرس ممارسات المساءلة والشفافية، وتوضح كيفية عمل الهيئات الرئاسية والمسؤولين في الاتحاد البرلماني الدولي.

السياسات الجديدة وإطار الحوكمة

ينفِّذ الاتحاد البرلماني الدولي، تماشياً مع توصياته الخاصة، سياسات داخلية جديدة للتصدي لأشكال العنف وسوء المعاملة. وواصل الفريق العامل المعني بالشفافية والمساءلة والانفتاح العمل على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الشفافية الصادر في نيسان/أبريل ٢٠٢٠، وقد اعتُمد معظمها حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

واعتمدت جمعية الاتحاد البرلماني الدولي، إبّان دورته الثامنة والأربعين بعد المائة المعقودة في آذار/مارس، صكين مهمين هما *«سياسة منع أعمال التحرش والمضايقة، بما فيها التحرش الجنسي، والتصدي لها في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي»* و*«مدونة قواعد السلوك الخاصة بموظفي هيئات الحوكمة»*. ويعمل الفريق العامل حالياً على وضع سياسة بشأن حماية المبلغين عن المخالفات. وعُممت سياسة مكافحة التحرش والمضايقة على نطاق واسع، ودُرِّب موظفو الاتحاد البرلماني الدولي على السياسة الجديدة، واستُهلت دورة تدريبية إلزامية على الإنترنت.

يُروَّج للسياسة الجديدة لمكافحة التحرش والمضايقة في كل اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي. © الاتحاد البرلماني الدولي/Pierre Albouy

منبر الاتحاد البرلماني الدولي لحقوق الإنسان في الدورة ١٤٩ لجمعية الاتحاد في جنيف. © الاتحاد البرلماني الدولي/Pierre Albouy

متابعة الأعضاء لمبادرات الاتحاد البرلماني الدولي

يمكن لنواتج الاتحاد البرلماني الدولي، مثل قرارات الجمعية والحلقات الدراسية والمنشورات والحملات، أن تدفع البرلمانات إلى اتخاذ إجراءات وطنية مثل تنظيم مناقشات أو إدماج تلك النواتج في العمليات التشريعية والرقابية. ويمكن لهذه النواتج أن تلهم العمل السياسي، وتؤثر في النواب والرأي العام، وتضيف قضايا إلى جداول الأعمال البرلمانية. ويعتمد تأثير نواتج الاتحاد البرلماني الدولي على مدى فعالية تحويل البرلمانات الأعضاء هذه الأهداف إلى سياسات وممارسات برلمانية.

وتشارك برلمانات أعضاء مختارة كل عام في دراسة استقصائية لتقديم معلومات وأمثلة على أفضل الممارسات ومتابعة مبادرات الاتحاد البرلماني الدولي. وشهد مستوى المشاركة في الدراسة الاستقصائية السنوية للاتحاد البرلماني الدولي ارتفاعاً للعام الثاني على التوالي. إذ قدَّمت ٨١٪ تقريباً من البرلمانات المشاركة في الدراسة – وعددها ٣٧ برلماناً – ردودها في عام ٢٠٢٤، ارتفاعاً من ٧١٪ في عام ٢٠٢٣، مما يدل على زيادة المشاركة والإقبال على الخضوع للمساءلة.

استطلاع الاتحاد البرلماني الدولي لتصورات النواب: تغيّر المناخ والنزاعات يحتلان المرتبة الأولى من حيث الشواغل

صنَّف المشاركون في أول استطلاع عالمي للتصورات البرلمانية يجريه الاتحاد البرلماني الدولي تغيّر المناخ (٤٣٪) والحرب (٢٧٪) بوصفهما أهم مشكلتين تواجهان العالم. وعندما سُئلوا عن التحديات في بلدانهم، ظل تغيّر المناخ (٢٩٪) الشاغل الرئيسي، ثم عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية (٢٠٪) وأخيراً توهُّن الأنظمة الديمقراطية (١٣٪).

ومن أصل ٨٠٠ نائب ونائب سابق وموظف وطرف آخر ردوا على استطلاع التصورات، أفاد حوالي ٧٥٪ بأنهم يشعرون بالأمان عند العمل في البرلمانات، وأعرب ما يقرب من ٦٠٪ من النواب الحاليين عن اعتزامهم إعادة الترشح في الانتخابات. وأفاد ٤٠٪ فقط بأنهم يوصون بامتهان العمل السياسي.

ويعتزم الاتحاد البرلماني الدولي إجراء استطلاع للتصورات كل عام لرصد الاتجاهات المتغيّرة.

الاتصالات والتحول الرقمي

يسير تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الاتصالات للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٦ على المسار الصحيح على الرغم مما يشهده المشهد الإعلامي من تجزئة واستقطاب وتغير سريع تفاقمها التكنولوجيات القائمة على الذكاء الاصطناعي. ويتمثل الهدف الرئيسي للاستراتيجية في ترسيخ مكانة الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه منبراً عالمياً للبرلمانات وبشأنها وفيما بينها عن طريق تعزيز الحضور الرقمي للمنظمة بوصفها مصدراً مرجعياً موثوقاً به للمعلومات، والترويج للقصص الإيجابية عن البرلمانات، والتواصل المباشر مع ٤٦ ٠٠٠ نائب وطرف معني آخر.

وتشمل أوجه النجاح البارزة المحققة في نهاية عام ٢٠٢٤ زيادة سنوية حادة في عدد زائري الموقع الإلكتروني تبلغ ٣٠٪ أي حوالي نصف مليون زائر في السنة؛ وزيادة بنسبة ٣٢٪ في مشاهدات الفيديوهات الخاصة بالاتحاد البرلماني الدولي على موقع يوتيوب (قرابة ٨٢٥ ٠٠٠ مشاهدة)؛ ومشاركة قوية على المنصات التي استثمر فيها الاتحاد البرلماني الدولي استثماراً كبيراً، ولا سيما إنستغرام (+٦٨٠٪) ولينكدإن (+٣٨٪).

ويواصل الاتحاد البرلماني الدولي توسيع قاعدة بياناته المركزية للبرلمانيين بجمع اتصالات من فعاليات متعددة وإضافة مجالس جديدة بعد الانتخابات. وبحلول نهاية العام، احتوت قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي على أكثر من ٣٢ ٠٠٠ جهة اتصال مقابل ٢٤ ٠٠٠ تقريباً في نهاية عام ٢٠٢٣. وتتيح قاعدة البيانات الواسعة هذه الآن للاتحاد البرلماني الدولي أن يوجِّه اتصالاته مباشرةً إلى مجتمعات محددة ذات أهمية.

وأتاحت الكتلة الحرجة لقاعدة البيانات الخاصة بالاتحاد البرلماني الدولي إجراء أول استطلاع لتصورات المجتمع البرلماني العالمي. وترد المزيد من المعلومات في نهاية هذا القسم.

وشهد الاتحاد البرلماني الدولي، بفضل نهجه الاستباقي إزاء وسائل الإعلام، نمواً ثابتاً في تغطية وسائل الإعلام الرئيسية. وفي عام ٢٠٢٤، أشارت ٤٥٦ ٢٧ وسيلة إعلامية إلى الاتحاد البرلماني الدولي، ارتفاعاً بنسبة ٤٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٣ الذي سجَّل أصلاً زيادة بنسبة ١٥٪ مقارنةً بعام ٢٠٢٢.

وفي عام ٢٠٢٤، ركَّز فريق تكنولوجيا المعلومات، في إطار عملية التحول الرقمي للمنظمة، على تعزيز الأمن السيبراني، وتدريب الموظفين الجدد، وتحسين الاستفادة من نظام SharePoint بإنشاء مواقع إلكترونية داخلية، والحفاظ على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

٨٢٥ ٠٠٠

مشاهدة لفيديوهات
الاتحاد البرلماني الدولي
على موقع يوتيوب

حضور إعلامي قوي في الدورة ١٤٨ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف بسويسرا. © الاتحاد البرلماني الدولي/Pierre Albouy

الجزء ٢

تحت المجهر

الهدف السياساتي ١ - تغير المناخ

تغيّر المناخ أزمة عالمية تحصد الأرواح وتدمر المجتمعات المحلية وتهدد استقرار المجتمعات والنظم البيئية وأمنها في مختلف أنحاء العالم. ولذلك، فإن العمل المناخي هو الأولوية الأولى للاتحاد البرلماني الدولي في الفترة الاستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠٢٦. وحرصاً على إحداث تغيير ذي مغزى، يعمل الاتحاد البرلماني الدولي مع جهات شريكة من منظومة الأمم المتحدة، منها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وإننا نعمل معاً على دعم البرلمانات لتعزيز تنفيذ اتفاق باريس والالتزامات المناخية الأخرى. وندعم أيضاً البرلمانات في جهودها الرامية إلى تسريع التكيف مع تغيّر المناخ وتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ والمشكلات البيئية الأخرى.

الاتحاد البرلماني الدولي يربط تايلند بخبراء دوليين في مجال الهواء النظيف

يتعين على تايلند، بوصفها اقتصاداً سريع التطور، أن توازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. وشهدت الدولة الواقعة في جنوب شرق آسيا نمواً قوياً لعقود عديدة، لكن تلوث الهواء وخاصةً في مدن مثل شيانغ ماي وبانكوك أصبح مشكلة خطيرة.

ويسمح الدستور التايلندي للجمهور بتقديم تشريعات لمناقشتها في البرلمان، واغتنمت بعض منظمات المجتمع المدني هذه الفرصة في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ لصياغة النسخة الأولى من مشروع قانون الهواء النظيف وتقديمه إلى البرلمان.

ودفع ذلك مجلس الوزراء وهيئات أخرى إلى تقديم مشاريعها الخاصة، وانتهى الأمر في نهاية المطاف إلى وجود سبع نسخ مختلفة من مشروع القانون. وسعياً إلى توحيد هذه الاقتراحات، أنشأ مجلس النواب التايلندي لجنة مخصصة لصياغة نسخة نهائية موحدة تدمج أفضل العناصر الموجودة في كل مشروع من المشاريع السابقة. وضمت اللجنة المكوَّنة من ٣٩ عضواً نواباً وممثلين عن المجتمع المدني ومهنيين طبيين وأشخاصاً من القطاع الخاص.

الجمعية الوطنية لتايلند. © أمانة مجلس النواب التايلندي

ويدعم الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات عن طريق ربطها بخبراء دوليين ومنظمات دولية وتكوين معارفهم وفهمهم. ولذلك، عندما سمعت المنظمة عن مشروع قانون الهواء النظيف في تايلند، رأت فرصة لدعم العملية المعنية.

وتواصل الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي مارتن تشونغونغ مع رئيس البرلمان التايلندي، وعرض عليه ربط البرلمان بالخبرات العالمية المتاحة – وتعاونت المنظمة، لدى قبول العرض، مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنظيم حلقة عمل.

وحضر الجلسة المغلقة تسعة أشخاص من اللجنة المخصصة، وهم تحديداً أربعة نواب وممثلان عن المجتمع المدني وأكاديميان ومسؤول حكومي. واستمع هؤلاء الأشخاص لعرض برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن أفضل الممارسات التشريعية والاتجاهات الجديدة في المنطقة وخارجها، في حين شرح ممثل عن منظمة الصحة العالمية المشكلة من منظور الصحة وحقوق الإنسان، مؤكداً الحاجة الملحة إلى اعتماد سياسات بشأن الهواء النظيف.

وسعياً إلى تعزيز المشاركة العامة، نظّم الاتحاد البرلماني الدولي ندوة عالمية عبر الإنترنت في أواخر أيلول/سبتمبر، مشدداً على إمكانيات مشاركة المواطنين في العمليات التشريعية.

دعم الاتحاد البرلماني الدولي للإجراءات المناخية

تماشياً مع الجهود الوطنية المبذولة للوصول إلى مستوى الانبعاثات الصفرية الصافية بحلول عام ٢٠٣٢، وضع برلمان تايلند خطته الرئيسية للبرلمان الأخضر بالاستناد إلى منشور الاتحاد البرلماني الدولي المعنون «١٠ *إجراءات من أجل برلمانات (ومَن يعملون فيها) أكثر مراعاة للبيئة*» – وهو مورد رئيسي أعدّته المنظمة من أجل حملتها المناخية المضطلع بها تحت شعار «*برلمانات من أجل الكوكب*».

وفي تاريخ إعداد هذا التقرير، أي في أوائل عام ٢٠٢٥، كان برلمان تايلند يسعى إلى خفض انبعاثاته بما يتماشى مع التزاماته الدولية. ومن المقرر أن يراجع مجلس الشيوخ مشروع القانون بشأن الهواء النظيف في غضون الأسابيع المقبلة.

الهدف السياساتي ٢ - الديمقراطية والبرلمانات القوية

يؤمن الاتحاد البرلماني الدولي بأن الديمقراطية هي أكثر أشكال الحوكمة فعالية لتلبية احتياجات الشعوب. والأطر التشريعية القوية ضرورية في هذا الصدد. ومن ثم، فإن البرلمانات القوية ليست عماد الديمقراطية فحسب، وإنما هي أيضاً محرك أساسي للتنمية. فهي تمثل الشعوب، وتصدر القوانين، وتعتمد الميزانيات، وتسائل الحكومات. ويساعد الاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه المنظمة العالمية للبرلمانات، البرلمانات على أن تصبح أكثر فعالية وخضوعاً للمساءلة وشفافية واستجابة وشمولاً وتشاركية وتمثيلاً.

الاتحاد البرلماني الدولي يعمل مع البرلمانات الانتقالية في غرب أفريقيا للعودة إلى النظام الدستوري

قد تكون للانقلابات التي حدثت مؤخراً في غرب ووسط أفريقيا أسباب وسمات مختلفة. ولكن تجمع بينها قواسم مشتركة منها التزام معلن لاحقاً بإعادة النظام الدستوري.

وعلى الرغم من أن بعض المنظمات الإقليمية علقت عضوية بلدان معيّنة بسبب خروجها عن المعايير الديمقراطية، فقد اتبع الاتحاد البرلماني الدولي نهجاً مختلفاً. ففي إطار مساءلة البلدان عن العودة إلى النظام الدستوري، اختار الاتحاد البرلماني الدولي التعاون مع البلدان المعنية ودعمها في مرحلتها الانتقالية، وإن كان يدين الانقلابات.

وفي أعقاب بعثات قطرية إلى أربعة من البلدان المعنية بتغير النظام في المنطقة، استضاف الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، إبّان الدورة الثامنة والأربعين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي في آذار/مارس، اجتماعاً مغلقاً لقادة الوفود من جميع بلدان المنطقة التي بها برلمانات انتقالية – وهي بوركينا فاسو وتشاد وغابون وغينيا ومالي – للاستماع إلى أحدث المستجدات في أوضاعها ومناقشة الدعم الذي يمكن أن يقدِّمه الاتحاد البرلماني الدولي إليها.

وعلى الرغم من أن الاتحاد البرلماني الدولي يصر على العودة السريعة إلى النظام الدستوري، فإنه يدرك أن كل انقلاب متجذر في بعض التحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية المعقدة للغاية. ويوفر الاتحاد البرلماني الدولي محفلاً آمناً للمناقشات المفتوحة، في حين يساعد الدعم المقدَّم إلى النواب البرلمانات في المنطقة على العمل بفعالية أكبر.

وفي غابون، نظّم الاتحاد البرلماني الدولي، بالاشتراك مع المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، حلقة عمل دامت ثلاثة أيام في حزيران/يونيو لبناء قدرة النواب على المساهمة في وضع دستور جديد. ووفقاً لأحد النواب في غابون، أجرى البرلمان، عندما قُدِّم إليه مشروع الدستور الجديد، ما يقرب من ٨٠٠ تعديل معظمها مستوحى من حلقة العمل.

وفي بوركينا فاسو، نظَّم الاتحاد البرلماني الدولي حلقة عمل في آب/أغسطس لفائدة ١٣٠ نائباً وموظفاً برلمانياً لمناقشة الإجراءات المتخذة في مجالات حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والشباب، فضلاً عن انعدام الأمن والهجمات الإرهابية. وناقش المشاركون دور البرلمانات في منع نشوب النزاعات، وأهمية التواصل لإعادة الثقة بين النواب والجمهور، وفوائد زيادة عدد النساء في البرلمانات، والتوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان والمنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل للأمم المتحدة.

واجتمع قادة وفود البرلمانات الانتقالية في المنطقة للمرة الثانية إبّان الدورة التاسعة والأربعين بعد المائة للجمعية المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر. وأحاطوا علماً بالمستجدات منذ الاجتماع السابق، ورحبوا بالدعم الذي يقدِّمه الاتحاد البرلماني الدولي، مشيرين إلى أن العديد من المنظمات الدولية الأخرى تركِّز على الانتخابات وحدها دون الاهتمام بالمسائل الاقتصادية والأمنية الأساسية وبناء مؤسسات الحوكمة السليمة.

وكان التواصل في هذا الشأن حافزاً قوياً. وإذ يعمل الاتحاد البرلماني الدولي مع النواب لإعادة برلماناتهم ودساتيرهم إلى المسار الصحيح، فإن هذا التواصل يتيح للمنظمة مواكبة التفاوت في تقدم المراحل الانتقالية ومواصلة البحث عن حلول.

وشملت أشكال التواصل الأخرى في أثناء العام منح جائزة كريمر-باسي لعام ٢٠٢٤، التي سُميت على اسم مؤسسي الاتحاد البرلماني الدولي، للدكتور هارون كبادي، رئيس المجلس الوطني الانتقالي لتشاد، تكريماً لعمله الاستثنائي في مجال تعزيز السلام والأمن والعودة إلى النظام الدستوري.

الدكتور هارون كبادي في المؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات التابع للاتحاد البرلماني الدولي المعقود في عام ٢٠١٥. © الاتحاد البرلماني الدولي

وفي تاريخ إعداد هذا التقرير، كان من المقرر عقد مؤتمر آخر لقادة البرلمانات الانتقالية في غابون في أوائل عام ٢٠٢٥، وكان الاتحاد البرلماني الدولي يناقش إمكانية تقديم الدعم لتشاد وغينيا.

وفد من تشاد يتسلّم جائزة كريمر-باسي لعام ٢٠٢٤ نيابة عن الدكتور هارون كبادي، رئيس المجلس الوطني الانتقالي لتشاد. © الاتحاد البرلماني الدولي/Pierre Albouy

الهدف السياساتي ٣ - حقوق الإنسان

لا يزال النواب يتعرضون للإساءة أو سوء المعاملة أو حتى الموت لمجرد قيامهم بعملهم، وتشير بيانات الاتحاد البرلماني الدولي إلى تفاقم هذه الظاهرة. وينطبق ذلك بخاصة على برمانيي المعارضة الذين تخصهم غالبية الحالات، وكثير منها يتعلق بحرمانهم من حريتهم في التعبير. وحرصاً على دعم هؤلاء النواب ومن ثم الديمقراطية نفسها، يدافع الاتحاد البرلماني الدولي عن حقوقهم وينهض بها عن طريق لجنته المخصصة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين.

لكسمبرغ تتواصل مع لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين

الدفاع عن حقوق الإنسان لم يكن سهلاً قط، وتطرح حماية النواب صعوبات خاصة لأنها تنطوي غالباً على انتقاد علني للحكومات التي ترتكب الانتهاكات. ومن الصعب الانخراط في حوار بنّاء بشأن هذه المسألة، حيث ترفض العديد من الحكومات التعاون. وتسجِّل لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين حالات متزايدة باستمرار، وقد لا تبيِّن هذه الحالات سوى عدد ضئيل من النواب المعرضين للخطر في مختلف أنحاء العالم.

ومع ذلك، تلقت اللجنة في عام ٢٠٢٤ دعوة من برلمان لكسمبرغ الذي كان يريد التعرف أكثر على عمل اللجنة. وتلبيةً لتلك الدعوة، سافرت السيدة لورانس فيلمان ريبل، وهي نائبة سويسرية وعضو في لجنة الاتحاد البرلماني الدولي، إلى لكسمبرغ في تشرين الثاني/نوفمبر.

ومهد حفل استقبال رسمي الطريق لإقامة حوار هادف، مما سهل الربط بين الاتحاد البرلماني الدولي والنواب الأفراد، فضلاً عن الروابط مع فريق لكسمبرغ للبحوث البرلمانية، ووزارة الخارجية، وأكاديميين جامعيين، ووسائل الإعلام. وأبدت الأطراف المعنية اهتماماً حقيقياً بفهم عمل الاتحاد البرلماني الدولي في دعم النواب المعرضين للخطر وبحث السبل التي يمكنهم المساهمة بها. وبذلك، اتخذت لكسمبرغ موقفاً نادراً وإيجابياً جداً.

ويتجاوز الالتزام الخطوات الرمزية. وينظر برلمان لكسمبرغ في إمكانية إنشاء آلية رصد لتتبع الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان للبرلمانيين في مختلف أنحاء العالم. وبتوفير دعم عملي ومنهجي للنواب المعرضين للخطر، ستجعل المبادرة من لكسمبرغ جهة مناصرة رائدة داخل الاتحاد البرلماني الدولي وجهة حامية للديمقراطية البرلمانية في جميع أنحاء العالم.

وأخيراً، يمتلك الاتحاد البرلماني الدولي ثروة من البيانات والمعارف والمعلومات، ولكنه يفتقر إلى القدرة على إجراء تحليلات متعمقة. ويمكن لشراكة محتملة مع جامعة لكسمبرغ أن تستفيد جيداً من هذه المعلومات وتوفر رؤى حيوية بشأن السياسات ومناصرة حقوق الإنسان للبرلمانيين. ويجري تنظيم فعالية أكاديمية كبيرة بشأن حقوق الإنسان في أواخر عام ٢٠٢٥، بالاشتراك مع جامعة لكسمبرغ، وستغطي تلك الفعالية على الأرجح موضوعات التضامن البرلماني وحماية النواب والدور الفريد للاتحاد البرلماني الدولي.

التضامن البرلماني

كانت زيارة لكسمبرغ تذكيراً بالدور المحوري للتضامن البرلماني في الربط بين النواب في جميع أنحاء العالم. وعندما يدافع النواب والبرلمانات عن زملائهم النواب في جميع أنحاء العالم، فإنهم يدافعون عن حقوق الإنسان والديمقراطية.

وبالعمل على تعزيز الرقابة البرلمانية والعمل الدبلوماسي وتمكين البحوث الأكاديمية، تهيء لكسمبرغ نفسها لتكون مدافعاً قوياً عن النواب في جميع أنحاء العالم وتعزز عمل الاتحاد البرلماني الدولي.

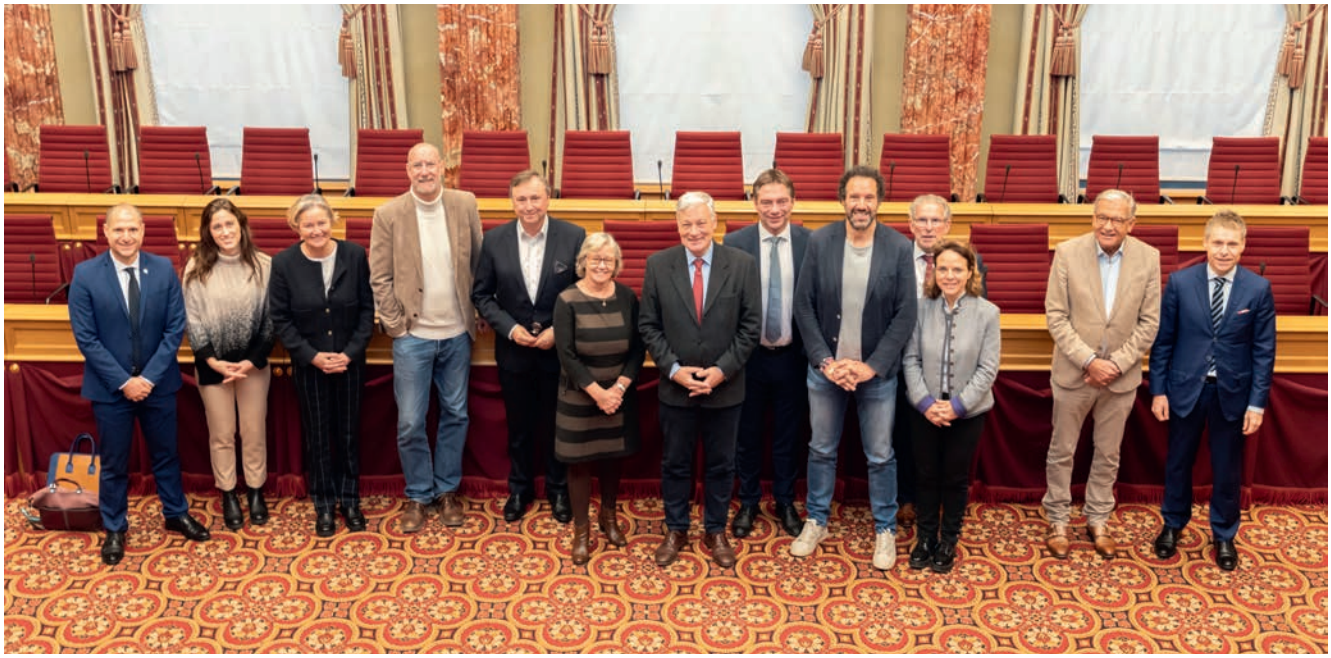

لكسمبرغ تستضيف لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين في زيارة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤. © برلمان لكسمبرغ

متظاهرة ضد تشويه الأعضاء التناسلية للإناث تحمل لافتة خارج الجمعية الوطنية في بانجول بغامبيا. © وكالة فرانس برس/Muhamadou Bittaye

الهدف السياساتي ٤ - المساواة بين الجنسين

على الرغم من أن نسبة النائبات تتزايد ببطء، فإن معظم البرلمانات لا تزال يهيمن عليها الرجال وغالباً ما تكون النائبات ممثلات تمثيلاً ناقصاً في المناصب القيادية. وحتى عندما يكون الرجال والنساء ممثلين بأعداد متساوية، فإنهم قد يواجهون تفاوتاً كبيراً في المعاملة أو الفرص. ولا تزال العديد من النائبات يتعرضن للتمييز والعنف الجنساني. وإدراكاً للصلات بين المساواة بين الجنسين والأنظمة الديمقراطية القوية والتمثيلية، يركز الاتحاد البرلماني الدولي على تشجيع زيادة عدد النساء في البرلمانات فضلاً عن ضمان أن تحمي البرلمانات حقوق المرأة حماية أفضل. ويُعدّ حظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث مثالاً جيداً على كيف يمكن للبرلمانات أن يكون لها تأثير مباشر في حقوق المرأة.

الاتحاد البرلماني الدولي يدعم جهود برلمان غامبيا الناجحة لحماية النساء من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

كثيراً ما يبدو التقدم وكأنه يسير بمعدل خطوتين إلى الأمام وخطوة إلى الخلف. وكان هذا هو الحال تقريباً في غامبيا فيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث – التي تُعدّ ممارسة تقليدية ولكنها مسيئة – إلى أن رفض نواب غامبيا محاولة لجعل هذه الممارسة قانونية مرة أخرى.

وكان تشويه الأعضاء التناسلية للإناث غير قانوني في غامبيا منذ عام ٢٠١٥، ويعاقَب عليه بدفع غرامة والسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات. وبعد سنوات من التوعية والتعبئة المجتمعية، كان قانون سنة ٢٠١٥ إنجازاً كبيراً. ومع ذلك، ظل إنفاذ القانون ضعيفاً، إذ أدينت حالة واحدة فقط منذ الموافقة على القانون، وما زالت ثلاث من كل أربع فتيات معرضات للخطر.

وقُدِّم مشروع قانون لإلغاء ذلك الحظر، دليلاً على التحديات المواجهة في هذا الصدد. فهل سيظهر النواب القيادة المطلوبة لحماية نسائهم وأطفالهم؟

ومع اقتراب موعد التصويت، عمل الاتحاد البرلماني الدولي مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمات غير الحكومية في غامبيا لتسهيل جولة دراسية في القاهرة، وربط نواب غامبيا بالخبراء الدوليين والزعماء الدينيين والنواب الآخرين. وقدَّمت الجولة الدراسية رؤى حيوية بشأن الاستراتيجيات المصرية لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بما في ذلك الأطر التشريعية والتدخلات المجتمعية.

ونُظر أيضاً في الخلفية العلمية لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وإضفاء الطابع الطبي عليه، والشواغل الأخلاقية المرتبطة به، وعواقبه السلبية. وسلطت المناقشات الضوء على الدور الحيوي للقيادة السياسية في القضاء على هذه الممارسة الخطيرة.

الحظر لا يزال سارياً

في تموز/يوليو، بعد مرور أشهر من المناقشات العامة المستفيضة وممارسة الاتحاد البرلماني الدولي للضغوط اللازمة، صوت نواب غامبيا ضد كل بند من بنود القانون، رافضين مشروع القانون بشكل حاسم. ووصف رئيس الجمعية الوطنية التصويت بأنه رفض غير مسبوق، وقوبل القرار بالارتياح في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من أن بعض البلدان تواجه ضغوطاً هائلة لعكس أي تقدم في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، فقد صوت برلمان غامبيا لصالح الإبقاء على حظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

وأظهرت النساء ومنظمات المجتمع المدني وحلفاؤهن في غامبيا شجاعة هائلة، حيث واجهن تهديدات ومضايقات. وتعرضت النائبات لاعتداءات جسدية بسبب إصرارهن على حماية حق النساء والفتيات في العيش بمنأى عن التهديدات المتعلقة بالعنف الجنساني.

ولا يمكن المبالغة في وصف هشاشة التقدم المحرز في القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ولا يزال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث يؤثر في الرضع والفتيات الصغيرات، ويتسبب في أضرار جسدية ونفسية بالغة.

ومع ذلك، يبقى حتى الآن أن برلمان غامبيا وجَّه رسالة قوية مفادها أنه يرغب في حماية نسائه وفتياته من ظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بما يتماشى مع التزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان. واتخذ نواب غامبيا موقفاً حيوياً ضد تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في بلدهم بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي وجهات أخرى.

الهدف السياساتي ٥ - مشاركة الشباب

سيتأثر الشباب بقرارات اليوم أكثر من أي جيل آخر، ولكنهم يُستبعدون غالباً من عملية صنع القرار. وتشير بيانات الاتحاد البرلماني الدولي إلى أن الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ عاماً يمثلون أقل من ٣٪ من إجمالي عدد النواب، على الرغم من أنهم يشكلون ما يقرب من ٥٠٪ من سكان العالم. ويشكل ذلك فجوة خطيرة في أنظمتنا الديمقراطية. وما انفك الاتحاد البرلماني الدولي يقدِّم الدعم إلى البرلمانات لأكثر من عشر سنوات حتى تكون أكثر استجابة للشباب في بلدانها. وتوفر الحملة العالمية المضطلع بها تحت شعار «*نعم للشباب في البرلمان!*» ست طرق لتعزيز تمثيل الشباب في البرلمان.

النواب الشباب يمثلون شباب زامبيا بمزيد من الفعالية بفضل تدريب الاتحاد البرلماني الدولي

تضم زامبيا أصغر شعوب أفريقيا سناً، إذ تشير التقديرات إلى أن نسبة السكان دون سن الأربعين تبلغ ٧٠٪، ولكن هذه الفئة السكانية غير ممثلة في برلمان البلد بالقدر الكافي، إذ ينتمي ١٧,٤٪ فقط من النواب إلى تلك الفئة العمرية.

وسعياً إلى المساعدة على سد هذه الفجوة، وتماشياً مع حملة «نعم *للشباب في البرلمان!*»، يدعم الاتحاد البرلماني الدولي النواب الشباب في زامبيا منذ عام ٢٠٢٢، ويقدم المشورة للتجمع البرلماني للشباب في زامبيا ويوفر التدريب للنواب الشباب.

وفي آب/أغسطس، سافر فريق من الاتحاد البرلماني الدولي إلى زامبيا لتنظيم دورة تدريبية لمدة يومين لفائدة ١٧ نائباً شاباً وخمسة موظفين برلمانيين. وشمل البرنامج القيادة والإرشاد والاتصالات، وزود المشاركين ببعض الأدوات اللازمة ليكونوا قادة سياسيين أكثر فعالية.

وتعرف النواب الشباب، في إطار سلسلة من الجلسات العملية والتفاعلية، على صفات وأساليب قيادية مختلفة، ومهارات الحزم والتأثير، وقيمة الإرشاد لكل من المرشد والمتدرب. وتمكنوا أيضاً، بفضل العروض التقديمية والفيديوهات والمناقشات الجماعية، من تحسين مهاراتهم في مجالات الاتصالات الحقيقية والإقناع والتعامل مع المقابلات الصعبة ورواية القصص.

وقال النواب إن وسائل التواصل الاجتماعي تساعدهم على التفاعل مع شباب بلادهم، والتواصل مع الآخرين في جميع أنحاء العالم، وحتى تعميم قصصهم المؤثرة. وأشاروا إلى عيوب مثل التنمر عبر الإنترنت والإساءة عبر الإنترنت والتحرش والمضايقة والتحريف والمعلومات المضللة.

وفكَّر النواب في التحديات والفرص في أثناء المناقشات الجماعية، وعرضوا تجاربهم ورؤاهم الشخصية. وعلى الرغم من أن النواب الشباب ينتمون إلى أحزاب سياسية مختلفة، فإنهم يعملون معاً بشكل جيد ويجدون قواسم مشتركة بين تجاربهم مع العنف اللفظي والتهديدات عبر الإنترنت في أثناء انتخابات عام ٢٠٢١.

وسيساعد تدريب الاتحاد البرلماني الدولي النواب الشباب على أن يصبحوا سياسيين أكثر فاعلية ويجعل برلمان زامبيا أكثر استجابة لسكانه الشباب. وفي إطار الدراسة الاستقصائية اللاحقة للتدريب، أفاد ١٠٠٪ من المشاركين بأنهم راضون عن الدورة.

فريق من الاتحاد البرلماني الدولي سافر إلى زامبيا لتنظيم دورة تدريبية لمدة يومين لفائدة ١٧ نائباً شاباً. © برلمان زامبيا

الهدف السياساتي ٦ - السلام والأمن

ما انفك الاتحاد البرلماني الدولي يعمل منذ إنشائه في عام ١٨٨٩ على الربط بين النواب وتعزيز الحوار والدبلوماسية لدعم حل الخلافات الدولية ومنع نشوب النزاعات المسلحة. وعلى الرغم من أنه يجب على البلدان نفسها أن تتحمل المسؤولية عن قراراتها، فإن الاتحاد البرلماني الدولي يوفر قناة لا تُقدَّر بثمن للنواب من مختلف البلدان للانخراط في حوار بطريقة غير رسمية في بعض الأحيان. ويتيح هذا الحوار فرصة للأطراف المتحاربة لتحديد المصالح المشتركة، بما قد يساهم في إنهاء الحرب.

الاتحاد البرلماني الدولي يربط بين النواب من أرمينيا وأذربيجان

أودى النزاع الدائر بين أرمينيا وأذربيجان بآلاف الأرواح على مدى عقود عديدة. وفي تاريخ إعداد هذا التقرير، كانت التوترات لا تزال عالية. وفي ظل تلك الظروف، استضاف الاتحاد البرلماني الدولي قادة برلمانيين من كلا البلدين مرتين في عام ٢٠٢٤، مؤكداً التزامه بالدبلوماسية البرلمانية بوصفها أداةً لبناء السلام.

ويؤدي تعزيز الحوار بين البرلمانات دوراً محورياً في تنفيذ مهمة الاتحاد البرلماني الدولي بشأن السلام والأمن. ولا يمكن التشديد بما يكفي على قيمة الاجتماع حول طاولة واحدة في ظل عالم اليوم الذي تتصدر فيه النزاعات أنباء الصحف.

وينطبق ذلك بخاصةٍ على النواب الذين لديهم القدرة على تهدئة التوترات وتشكيل سرد الأحداث. ويؤدي النواب، بصفتهم ممثلين للشعب، دوراً رئيسياً في بناء الثقة، وتعزيز المصالحة، والتصديق في نهاية المطاف على اتفاقات السلام وتنفيذها.

وبعد مناقشات مع الطرفين على هامش الدورة السابعة والأربعين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في لواندا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، سافر السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، غلى أرمينيا وأذربيجان في كانون الثاني/يناير. والتقى في أثناء تلك الزيارة بشخصيات سياسية مرموقة، منها رئيس الدولة والحكومة ورئيس البرلمان ووزير الخارجية وشخصيات رئيسية أخرى في كلا البلدين.

ولذلك، تمثل أحد النواتج الرئيسية للزيارة في التزام رئيسَي البرلمان بالاجتماع وجهاً لوجه تحت رعاية الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه جهة حاشدة محايدة توفر محفلاً محايداً للحوار.

وقامت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، توليا أكسون، والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، مارتن تشونغونغ، بعد مرور شهرين، أي في آذار/مارس وتحديداً في عشية عقد الدورة الثامنة والأربعين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في جنيف، بالترحيب بوفد برلماني رفيع المستوى يقوده رئيس البرلمان من كل من البلدين في مقر الاتحاد البرلماني الدولي.

وانتقل الجميع إلى قاعة مخصصة للاجتماع. ثم قدَّم الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي المشاركين قبل المغادرة بصحبة رئيسة المنظمة. وأجرى رئيسا البرلمانَين حواراً على انفراد دام ساعتين. واتفق الجانبان، في ختام الاجتماع، على مواصلة الحوار ودعم تطبيع العلاقات بين بلديهما.

وعُقد اجتماع متابعة ثان في أيار/مايو ٢٠٢٤ في جنيف أيضاً. وواصل رئيسا البرلمانَين مناقشاتهما بشأن دعم برلماناتهما لمفاوضات السلام الجارية بين أرمينيا وأذربيجان على مستوى الحكومة.

ولم يُعقد اجتماع ثالث بعد ولا تزال التوترات شديدة بين البلدين. وبفتح المجال للحوار، أتاح الاتحاد البرلماني الدولي، لأول مرة في التاريخ، فرصة لرئيسَي برلمانين من أجل البحث عن مصالح مشتركة، مما يعزز رغبة الاتحاد البرلماني الدولي في استكمال أي محادثات سلام حكومية دولية قائمة والمساهمة فيها.

ولا يزال البرلمانان نشطين في إطار الاتحاد البرلماني الدولي. واستضاف برلمان أرمينيا المؤتمر العالمي العاشر للبرلمانيين الشباب في يريفان في أيلول/سبتمبر، في حين شارك برلمان أذربيجان في تنظيم الاجتماع البرلماني للاتحاد البرلماني الدولي إبّان الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في مدينة باكو التي جمعت أكثر من ٣٠٠ نائب وخبير.

الاتحاد البرلماني الدولي قدَّم مساعيه الحميدة لرئيسَي برلمانَي أذربيجان وأرمينيا في مناسبتين في عام ٢٠٢٤. © الاتحاد البرلماني الدولي/Lucien Fortunati

الهدف السياساتي ٧ - التنمية المستدامة للجميع

نظراً إلى أنه لم تتبقَ سوى بضع سنوات على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهدافها، فإن الحاجة الملحة لتعبئة البرلمانات أكبر من أي وقت مضى. وتؤدي البرلمانات، بصفتها هيئات تشريعية، دوراً حاسم الأهمية في تشكيل السياسات وضمان الرقابة وتخصيص الميزانيات لدفع عجلة التقدم في مجال التنمية العالمية. وتكتسي الإجراءات التي تتخذها البرلمانات أهمية أساسية في الحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين الصحة العامة، والتصدي لآثار تغيّر المناخ، وضمان أن تظل التنمية المستدامة الأولوية في جميع أنحاء العالم.

الاتحاد البرلماني الدولي يعمل مع ملاوي في مجال صحة النساء والأطفال والمراهقين

في ملاوي، يساعد الدعم الذي يقدِّمه الاتحاد البرلماني الدولي إلى البرلمانات الوطنية، وبخاصةٍ الفئات السكانية الضعيفة والمهمشة، في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية على ضمان «عدم تخلف أحد عن الركب».

وفي عام ٢٠٢٤، نظَّم الاتحاد البرلماني الدولي حلقات عمل للنواب في ملاوي، وزوَّدهم بالمعرفة والفهم اللازمين لتشكيل معالم الرعاية الصحية والصحة العامة في بلدانهم عن طريق وظائف التشريع والرقابة والميزنة والتمثيل.

وأحرزت ملاوي تقدماً جيداً في معدلات وفيات الأمهات والأطفال على مدى العقود القليلة الماضية، لكن النساء والأطفال والمراهقين ما زالوا يواجهون مجموعة من الحواجز للوصول إلى الخدمات المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وتشمل هذه الحواجز نقص التمويل – الذي يؤثر بشدة في توافر المعدات والأدوية – والأعراف الاجتماعية وبعض العقبات القانونية، وكلها تؤدي إلى تفاقم معدلات وفيات الأمهات وحمل المراهقات والتسرب من المدارس.

وجمعت حلقة العمل الأولى المعقودة في نيسان/أبريل نواباً ومسؤولين من وزارة الصحة ومنظمات المجتمع المدني للنظر في الميزانيات الحكومية. وساهمت حلقة العمل في توسيع دائرة المعرفة والفهم، فزوَّدت المشاركين بالأدوات اللازمة للمطالبة بزيادة التمويل المخصص للصحة الجنسية والإنجابية.

وتناولت حلقة العمل الثانية المعقودة في أيار/مايو الأطر السياسية والقانونية، وتقييم الثغرات في التشريعات، وتحديد الإصلاحات الرامية إلى تعزيز الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في البلد.

وأتاحت حلقتا العمل، عن طريق الربط بين الأطراف المعنية بهذه الطريقة لأنه لم تكن توجد قنوات منظَّمة للاتصال قبل ذلك، إجراء محادثات مهمة بشأن الحاجة إلى تذليل الحواجز الاجتماعية والنفسية أمام الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما في ذلك المواقف الاجتماعية والمحظورات والمعلومات المضللة.

واستندت حلقتا العمل إلى بحوث أجراها الاتحاد البرلماني الدولي والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل أكدت الحاجة إلى اتباع نهج قائم على الأدلة لبناء قدرات البرلمانات الوطنية لتلبية الاحتياجات الصحية للنساء والأطفال والمراهقين الضعفاء والمهمشين.

ولا تزال ملاوي تعتمد اعتماداً كبيراً على المصادر الخارجية في تمويل خدماتها الصحية، وقد يتعين تأمين مخصصات أكبر في الميزانية على الأمد الطويل. وسلط المشاركون الضوء على واقع أن أزمات أخرى – مثل تغيّر المناخ والفقر – غالباً ما تصرف الانتباه والموارد عن قضايا صحية حيوية مثل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

وبتسليط الضوء على هذه الحقوق داخل برلمان ملاوي والبلد على نطاق أوسع، ستتمكن حلقتا العمل من جعل النواب أكثر استجابةً لاحتياجات الفئات السكانية المهمشة والضعيفة.

وقد تُتاح أول فرصة لإحداث التغيير المجدي في أثناء الجلسات البرلمانية المقبلة المعنية بالميزانية والمقرر عقدها في أوائل عام ٢٠٢٥.

مركز صحة في ليلونغوي بملاوي. © وكالة فرانس برس/Amos Gumulira

نحو عضوية عالمية

البرلمانات الأعضاء (١٨١)

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إسواتيني، أفغانستان**، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة*، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، توفالو، تونس، تونغا، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، جزر مارشال، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا – بيساو، غينيا الاستوائية، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فلسطين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبريا، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار**، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي*، الهند، هندوراس*، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

الأعضاء المنتسبون (١٥)

الاتحاد البرلماني العربي، البرلمان الأفريقي، برلمان الأنديز، البرلمان الأوروبي، برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، برلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (PARLATINO)، برلمان أمريكا الوسطى (PARLACEN)، برلمان بلدان السوق الجنوبية المشتركة (PARLASUR)، الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود (PABSEC)، الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، الجمعية التشريعية لشرق أفريقيا، الجمعية المشتركة بين برلمانات الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، اللجنة المشتركة بين برلمانات الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

رابطة الأمناء العامين للبرلمانات

تتألف رابطة الأمناء العامين للبرلمانات من الأمناء العامين وغيرهم من كبار الموظفين المسؤولين عن المرافق البرلمانية. وتتولى دراسة القوانين والإجراءات والممارسات وأساليب العمل في مختلف البرلمانات، وتقترح تدابير لضمان وتوطيد التعاون بين المرافق في مختلف البرلمانات. والرابطة هيئة استشارية تابعة للاتحاد البرلماني الدولي ويقدِّم رئيسها تقريراً سنوياً عن أنشطة الرابطة إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي. وتساعد الرابطة الاتحاد البرلماني الدولي في الموضوعات المندرجة في نطاق اختصاصها، وتعقد بانتظام جلسات مشتركة بينها وبين الاتحاد البرلماني الدولي إبّان دورات جمعية الاتحاد البرلماني الدولي. ويتيح الاتحاد البرلماني الدولي الدراسات التي يجريها بشأن القوانين والممارسات البرلمانية بانتظام للرابطة بغية الاستفادة من تعليقاتها ومساهماتها.

وفي عام ٢٠٢٤، نظَّم الاتحاد البرلماني الدولي والرابطة حلقة عمل مشتركة بشأن لجان المستقبل البرلمانية إبّان الدورة التاسعة والأربعين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي من أجل تبادل التجارب والخبرات والممارسات الجيدة بشأن هذه الآليات المبتكرة للحوكمة الاستباقية، واستمرا في التعاون في مشاريع بحثية أخرى. وقام الأمناء العامون، إبّان اجتماعات الرابطة، بتبادل خبراتهم بشأن مجموعة من المجالات التي يعمل فيها الاتحاد البرلماني الدولي، ولا سيما مكافحة العنف الجنساني في البرلمان، ومشاركة المواطنين في أعمال البرلمانات، واستخدام الذكاء الاصطناعي في البرلمانات، وغيرها. وهذه التبادلات المثمرة وسيلة مهمة لتبادل الممارسات الجيدة وإثراء التفكير داخل الاتحاد البرلماني الدولي والرابطة والبرلمانات الوطنية.

* أعضاء غير مشاركين (جميع الحقوق معلقة)

** أعضاء مشاركون في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب بدون الحق في التصويت

اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي

السيدة ت. أكسون (جمهورية تنزانيا المتحدة)
رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦

السيدة س. ميكاييلوفا (أذربيجان)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٧

السيد أ. المودوبار بارشيلو (إسبانيا)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥

السيد م. ديك (أستراليا)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٧

السيد ع. ر. النعيمي
(الإمارات العربية المتحدة)
عضو
نهاية الولاية: آذار/مارس ٢٠٢٥

السيد ك. كاخادو سامبايو (البرازيل)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٧

السيدة غ. موراوسكا-ستانيكا (بولندا)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٧

السيدة م. د. ك. ألفا بريتو (بيرو)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٨

السيد أ. خرشي (الجزائر)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥

السيدة إ. كيتوا غودالينا
(جمهورية الكونغو الديمقراطية)
عضو
نهاية الولاية: آذار/مارس ٢٠٢٧

السيدة ن. ب. ك موتي (زامبيا)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٧

السيد إ. ياكوفيلي (فرنسا)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦

السيد غ. أ. أكبابيو (نيجيريا)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٧

السيدة أ. سارانغي (الهند)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٦

السيدة د.-ت. أفغيرينوبولو (اليونان)
عضو
نهاية الولاية: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥

السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)
عضو بحكم المنصب (مكتب البرلمانيات)
نهاية الولاية: آذار/مارس ٢٠٢٥

السيد د. كاردن (المملكة المتحدة)
عضو بحكم المنصب (مكتب البرلمانيين الشباب)
نهاية الولاية: آذار/مارس ٢٠٢٥

كيف يموَّل الاتحاد البرلماني الدولي

تموِّل برلماناتنا الأعضاء وأعضاؤنا المنتسبون عمل الاتحاد البرلماني الدولي على النهوض بالسلام والديمقراطية والتنمية المستدامة. ونتلقى أيضاً تدفقاً منتظماً من المساهمات الطوعية من الحكومات ووكالات التنمية وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات. وأبرمت عدة جهات مانحة اتفاقات تمويل متعددة السنوات كانت سارية في عام ٢٠٢٤. وتشمل تلك الجهات المانحة الاتحاد الأوروبي، وبرنامج المعونة الأيرلندي، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، وبرلمانات الإمارات العربية المتحدة، والصين، وقطر، وميكرونيزيا فضلاً عن الاتحاد البرلماني العربي ومؤسسة جولي-آن ريغلي بجامعة ولاية أريزونا. وتقدِّم الشراكات مع أسرة الأمم المتحدة، ولا سيما مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب الممثل السامي للأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سُبل الدعم إلى عدد من الأنشطة والبرامج القطرية. وواصلت جمهورية كوريا تقديم الدعم بانتداب موظفين من الباحثين الرفيعي المستوى إلى الاتحاد البرلماني الدولي. ويظل الاتحاد البرلماني الدولي ملتزماً بالبحث عن المزيد من المساهمات الطوعية من أجل تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

منشورات الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠٢٤

التقارير

- الاحتفال بالعقد الأول للمبادئ المشتركة لدعم البرلمانات (الإنجليزية | الفرنسية)
- تقرير الوقع والأثر ٢٠٢٣ (الإنجليزية | الفرنسية | العربية | الإسبانية)
- تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي ٢٠٢٤ (الإنجليزية | الفرنسية | العربية | الإسبانية)
- المرأة في البرلمان في عام ٢٠٢٣ (الإنجليزية | الفرنسية | الإسبانية)

الرسوم البيانية المعلوماتية

- انتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين في ٢٠٢٤ (الإنجليزية | الفرنسية | العربية | الإسبانية | الروسية)
- أبرز المعلومات عن المرأة في البرلمان في عام ٢٠٢٣ (الإنجليزية | الفرنسية | الإسبانية)
- مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية ٢٠٢٣ (الإنجليزية | الفرنسية)

المبادئ التوجيهية

- حالات استخدام الذكاء الاصطناعي في البرلمانات (الإنجليزية | الفرنسية)
- مبادئ توجيهية بشأن الذكاء الاصطناعي في البرلمانات (الإنجليزية | الفرنسية)

مجموعات الأدوات

- الرقابة البرلمانية على الالتزامات المناخية الوطنية (الإنجليزية | الفرنسية)
- الأمن البشري والأمن المشترك من أجل بناء السلام (الإنجليزية | الفرنسية)

النشرات المواضيعية

- استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التوليدي في البرلمانات (الإنجليزية | الفرنسية | العربية | الإسبانية)

١٠ إجراءات

- ١٠ إجراءات من أجل التزامات مناخية وطنية أقوى (الإنجليزية | الفرنسية | العربية | الإسبانية)

مجموعات الاتحاد البرلماني الدولي

يصدر الاتحاد البرلماني الدولي سبع مجموعات من المنشورات لفائدة البرلمانيين وواضعي السياسات. ويمكن الاطلاع على كل المنشورات عبر هذا الرابط.

الأدلة تتناول موضوعاً معيَّناً بالتفصيل وتكون موجَّهة إلى المشرِّعين المعنيين بإعداد القوانين والسياسات. وتعرض أفضل الممارسات وأمثلة من بلدان أخرى وتعاريف للمفاهيم الرئيسية ومعلومات أساسية ونصائح للتنفيذ.

التقارير تتناول عادةً تفاصيل موضوع استراتيجي محدَّد من أجل الإبلاغ عما شهده من أوجه تقدم أو تراجع. وتحتوي على بيانات جديدة وتُنشر إما سنوياً وإما دورياً.

الرسوم البيانية المعلوماتية تكون عادةً على شكل خرائط لتسليط الضوء على موضوع معيَّن

المبادئ التوجيهية تهدف إلى تحويل الانتباه من التحليل إلى إيجاد الحلول. وتدعم البرلمانات وتزودها بالإرشادات اللازمة في سعيها إلى تحسين مؤسساتها وتقويمها.

مجموعات الأدوات تمكِّن البرلمانات من تقييم ذاتها من حيث مواطن قوتها وضعفها والتدابير الواجب عليها اتخاذها في مجال ما.

المنشورات المرجعية تهدف إلى تقديم مبادئ توجيهية لدعم جهود التنمية البرلمانية.

النشرات المواضيعية تهدف إلى التوعية بموضوع معيَّن. وتقدِّم لمحة عامة عن موضوع محدَّد بالاستناد إلى إحصاءات وجداول ورسوم بيانية وأرقام وبيانات.

حقوق الطبع والنشر © الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠٢٥
يجوز نسخ هذا المنشور كلياً أو جزئياً لأغراض الاستخدام الشخصي وغير التجاري شريطة الإشارة إلى حقوق الطبع والنشر وبيانات المصدر وعدم إدخال أي تغييرات على المحتوى الأصلي. ويرجى إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي باستخدام محتويات هذا المنشور.

ردمد: 1420-2521

الاتحاد البرلماني الدولي، تقرير الوقع والأثر ٢٠٢٤ (الاتحاد البرلماني الدولي، نيسان/أبريل ٢٠٢٥).

النسخة الأصلية: الإنجليزية

التصميم والإعداد: René Berzia، Ink Drop

الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

T +41 22 919 41 50
F +41 22 919 41 60
E postbox@ipu.org

Chemin du Pommier 5
Case postale 330
1218 Le Grand-Saconnex
Geneva – Switzerland

تابعونا عبر ipu.org والمواقع التالية: